

مقدمة

تعتبر الزراعة محركاً للتنمية الاقتصادية في إقليم الكوميسا. ويمثل القطاع أكثر من 32% من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا، وهو يوفر سبل العيش لما يقرب من 80% من القوى العاملة في الإقليم ويشكل نحو 65% من عائدات النقد الأجنبي، كما أنه يسهم بأكثر من 50% من المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي. ويهدف برنامج الزراعة في الكوميسا إلى تحسين أمن الغذاء وأمن التغذية وإلى تعزيز التنمية الزراعية من خلال تحويل كل من الزراعة النباتية والحيوانية وزيادة مرونة المزارعين وقدرتهم على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وتسهم الثروة الحيوانية بما يقرب من 40% من قيمة الانتاج الزراعي للإقليم، كما تدعم سبل العيش والأمن الغذائي لمجتمعات كبيرة من الرعاة ومنتجي المحاصيل المختلطة والثروة الحيوانية. وقطاع الثروة الحيوانية هو واحد من الأجزاء الأسرع نمواً في الاقتصاد الزراعي، وذلك بفعل النمو السكاني ونمو الدخل وعمليات التحضر التي غيرت من أنواع الغذاء المفضلة لدى المجتمعات مما أدى إلى زيادة الطلب على الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

في معظم الدول الأعضاء بالكوميسا، تعتبر تربية الماشية نشاطاً متعدد الوظائف. فخارج نطاق الدور المباشر في توفير الغذاء وتوليد الدخل، تعتبر الثروة الحيوانية بمثابة أصول قيمة تمثل مخزناً للثروة وضماناً للحصول على الائتمانات وطوق نجاة أساسي في أوقات الأزمات. كما تعد الثروة الحيوانية محوراً لأنظمة الزراعة المختلطة. ولا يتماشى الاتجاه السائد حالياً في الإقليم المتمثل في الطلب المتزايد على الثروة الحيوانية ومنتجاتها مع نمو مماثل في الانتاج المحلي. وتعمل حالياً كل من الكوميسا والاتحاد الأفريقي - مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية مع الدول الأعضاء، على تناول أفضل السبل لضمان إمكانية إنتاج المجتمع الزراعي لمزيد من منتجات الثروة الحيوانية عالية الجودة، ومن ثم التقليل من الحاجة المتزايدة إلى الاعتماد على الواردات.

وعلى الرغم من أهمية قطاع الثروة الحيوانية في الأمن الإقليمي للغذاء والتغذية، فإنه لم يتم دعم تنمية القطاع بسياسة واستراتيجية متسقتين لتنمية الثروة الحيوانية. وإدراكاً لهذه الفجوة، قام اجتماع الكوميسا الوزاري السادس، المعني بالزراعة والبيئة والموارد الطبيعية، بتوجيه الكوميسا إلى تولي مهمة وضع إطار متسق لسياسة الثروة الحيوانية من خلال تعزيز الإدارة البيطرية في برنامج أفريقيا. وهو عبارة عن برنامج مشترك ممول من الاتحاد الأوروبي بين الاتحاد الأفريقي - مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية والكوميسا من خلال الشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

يتسق إطار سياسة الكوميسا للثروة الحيوانية مع الإيكا والسادك والإيجاد والاستراتيجيات القارية للثروة الحيوانية والزراعة وسياساتها. وبمجرد تنفيذ إطار سياسة الثروة الحيوانية، فمن المتوقع تمكين الدول الأعضاء بالكوميسا من جذب الاستثمارات العامة والخاصة على مدى مختلف سلاسل القيمة للثروة الحيوانية وتعزيز انتاج الثروة الحيوانية وصحة الحيوان بهدف زيادة الانتاجية وتحقيق مرونة أنظمة انتاج الثروة الحيوانية. وإضافة إلى ذلك، فإنها تؤدي إلى تعزيز الابتكار وخلق التكنولوجيات واستخدامها وقدرات ومهارات الحرف التجارية للفاعلين في سلسلة القيمة الخاصة بالثروة الحيوانية وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات وإضافة القيمة.

Sindiso Ngwenya
Secretary General, COMESA

الشكر والتقدير

يمول الاتحاد الأوروبي مشروع تعزيز الإدارة البيطرية في أفريقيا من البند الداخلي لدول مجموعة أفريقيا والكاريفي والمحيط الهادي للبرنامج العاشر لصندوق التنمية الأوروبي وذلك في إطار اتفاق كوتونو للشراكة. ويجري تنفيذ المشروع بالشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بتقدير كبير. كما يحظى أيضاً الدعم الكبير المقدم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للحيوانية، بهدف وضع إطار سياسات الثروة الحيوانية، وبالغ التقدير.

ولم يكن وضع إطار الكوميسا لسياسات الثروة الحيوانية ممكناً دون إلتزام وإسهامات إدارات الانتاج الحيواني والخدمات البيطرية للدول الأعضاء بالكوميسا وبرامج الثروة الحيوانية للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتعتبر تلك الاسهامات أيضاً محلاً للتقدير بدرجة كبيرة.

وقد قام الدكتور/ كريس دابرون **Chris Daborn**، استشاري الطب البيطري الدولي، بصياغة إطار الكوميسا لسياسات الثروة الحيوانية كما قام الدكتور/ يوسف شيفراو مامو **Yoseph Shiferaw Mamo**، منسق برنامج الإدارة البيطرية في الكوميسا، بقيادة العمل وتنسيقه وذلك من خلال التوجيهات والمدخلات المقدمة على التوالي من كل من الدكتور/ أبو بكر جاو **Baboucarr Jaw** والدكتور/ محمد عبد الرازق **Mohammed Abdelrazig** و مكتب تنسيق الإدارة البيطرية في الاتحاد الأفريقي – مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية والسيد/ تيري موتوبو كالونجي **Thierry Mutombo Kalonji** والدكتورة/ ناليشيبو ميبيلو **Nalishebo Meebelo**، مديرة إدارة الصناعة والزراعة ونائبة منسق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، من الأمانة العامة للكوميسا.

تمهيد

من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في وضع السياسات واللوائح والمعايير وتنفيذها، ينفذ الاتحاد الأفريقي - مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية برنامج تعزيز الإدارة البيطرية في أفريقيا. وهذا من شأنه تحقيق التعزيز المؤسسي للخدمات البيطرية من أجل (1) إنشاء خدمات بيطرية جيدة النوعية على المستوى الوطني (2) دعم المؤسسات الإقليمية في لعب أدوارها الخاصة بالتنسيق والمواءمة والتكامل وتوفير الدعم للبلدان بغية الحث على بيئة أكثر ملاءمة للاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الثروة الحيوانية.

يعتبر إطار سياسات الكوميسا للثروة الحيوانية بمثابة نتيجة لمشاورات عديدة بين أصحاب المنفعة الذين يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة وطويلة في قطاع الثروة الحيوانية في إقليم الكوميسا. ويعتمد إطار سياسات الكوميسا للثروة الحيوانية أيضاً بشكل كبير على استعراض الثروة الحيوانية والسياسات ذات الصلة في الدول الأعضاء ومجموعة الكتابات الموسعة والبحوث في مجال الزراعة الحيوانية في إقليم الكوميسا، وكذلك التجارة في الثروة الحيوانية واقتصادياتها وأبعادها الاجتماعية. تم استعراض إطار سياسات الكوميسا للثروة الحيوانية والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في الكوميسا التي مثلها مدراء الخدمات البيطرية و/أو مدراء الانتاج الحيواني بما في ذلك المنظمات الشريكة والمجموعات الإقليمية الاقتصادية المجاورة.

تم دعم وضع إطار سياسات الكوميسا للثروة الحيوانية من خلال برنامج الإدارة البيطرية ومواءمته بشكل جيد مع استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا، التي يتوقع منها تحويل قطاع الثروة الحيوانية من أجل زيادة انتاج الثروة الحيوانية ورفع القدرة الانتاجية إلى المستوى الذي يلبي الطلب المستقبلي على الثروة الحيوانية ومنتجاتها. كما يتوقع من إطار سياسات الكوميسا للثروة الحيوانية أن يتيح الفرصة أمام جميع الدول الأعضاء لمعالجة تلك القضايا التي تعوق تنمية قطاعات الثروة الحيوانية فيها، سواء من وجهة نظر الصحة أو الانتاج أو القدرة التنافسية أو التجارة أو غيرها من المعوقات. ويتوقع أيضاً من إطار سياسات الكوميسا للثروة الحيوانية تيسير التقدم في جميع الدول الأعضاء، وبطبيعة الحال، التعجيل به، بغض النظر عن أوضاعها الراهنة الخاصة بقطاع الثروة الحيوانية، وذلك في سبيل تحقيق الهدف العام الرامي إلى تحقيق سلسلة القيمة الإقليمية المتكاملة للثروة الحيوانية بشكل تام.

انساقاً مع توقعات الإدارة البيطرية، فإن وضع إطار سياسات الكوميسا للثروة الحيوانية، من شأنه تعزيز لعب الكوميسا لدورها في التنسيق والمواءمة والتكامل ودعم البلدان بغية الحث على بيئة أكثر ملاءمة للاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الثروة الحيوانية.

Prof. Ahmed Elsawalhy
Director, AU-IBAR

الجدول 6 : استيراد الدول الأعضاء في الكوميسا طعام من مصدر حيواني في عام 2012

طعام من مصدر حيواني	الكمية بالطن	القيمة بالدولار الأمريكي
لحم (لحم بقري بدون عظم)	225,881	1,037,380,000
لحم دجاج	138,450	257,773,000
لحم خنزير	10,760	18,160,000
لحم ضأن	10,857	155,332,000
لبن مجفف منزوع الدسم	100,185	257,680,000
لبن مجفف كامل الدسم	141,329	345,573,000
أجبان	65,266	464,599,000
اجمالي قيمة الواردات		2,536,497,000

Source, FAOSTAT: 2012

وفي سبيل تحسين انتاج الماشية ومنتجاتها المتداولة ، تعمل الكوميسا مع المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي (AU-IBAR) الذي يتمثل تفويضه في دعم وتنسيق استغلال الماشية ومصائد الأسماك والحياة البرية بوصفها موارد لرفاهية الانسان وللتنمية الاقتصادية على حد سواء . وهناك أربعة برامج استراتيجية تتعاون فيها الكوميسا مع المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي في سياق تحسين انتاج ومنتجات الثروة الحيوانية واستغلالها ، وهي :

١. صحة الحيوان والوقاية من الأمراض ومراقبتها . يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الحوكمة البيطرية ونظم صحة الحيوان للوقاية من الأمراض الحيوانية وضبطها أو مراقبتها .
 ٢. نظم إنتاج الثروة الحيوانية وإدارة النظام البيئي ، يهدف هذا البرنامج تعزيز نظم انتاج الثروة الحيوانية وتحسين إدارة الثروة الحيوانية وتعزيز إدارة النظام البيئي المستدام .
 ٣. الوصول إلى مدخلات وخدمات وأسواق الحيوانات والانتاج الحيواني ، يهدف هذا البرنامج إلى تسهيل زيادة الوصول إلى مدخلات وخدمات وأسواق الحيوانات والانتاج الحيواني .
 ٤. إدارة المعلومات والمعرفة الخاصة بالثروة الحيوانية ، يهدف هذا البرنامج إلى تحسين خلق ونشر واستغلال المعرفة من أجل تنمية فعالة للثروة الحيوانية .
- يوضح الجدول A1-4 في الملحق 1 سجل لصناعة ومنتجات الماشية والمعنيين بها إلى جانب السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاحتفاظ بالماشية حسب ما أوردته الدول الأعضاء .

(4) وجهات نظر الدول الاعضاء بالكوميسا بشأن مبررات و اهداف اطارسياسة الثروة الحيوانية.

4-1 أهداف اطار السياسة الاقليمي للثروة الحيوانية

ان الاهداف العريضة لوجود اطار اقليمي لسياسة الثروة الحيوانية، متضمنة مقترحات الدول الاعضاء ، هي :

تسهيل الحصول المضمون علي التسهيلات الائتمانية و المدخلات الانتاجية الاخرى و توظيفها في الاستخدام المنتج لاصول الثروة الحيوانية .

دعم مراقبة و سيطرة منسقة و متسقة للامراض الحيوانية المنقولة عبر الحدود وضمان القدرة علي مواجهة المخاطر و الصدمات وذلك لاجل المحافظة علي اصول الثروة الحيوانية .

دعم عمل منسق لتسجيل المنتجات البيطرية الطبية و السيطرة علي استيرادها و توزيعها .

تسهيل توفير الدعم اللازم لتعزيز تجارة الثروة الحيوانية و منتجاتها بين الدول الاعضاء بالكوميسا و خارجها و ذلك توافق تدابير الصحة و الصحة النباتية في الاقليم لاجل ضمان انتاج و انتاجية و تنافسية مستدامة للثروة الحيوانية و ذلك لاجل توفير القدرة علي الاستجابة و التكيف علي الاحوال المتغيرة للاسواق و طلبات المستهلك .

4-2 الاهداف الاضافية لسياسة الثروة الحيوانية

الاهداف الاضافية التالية في اطار سياسة الثروة الحيوانية قد تم اقتراحها من قبل الدول الاعضاء (انظر المرفق 1 الجدول (أ 5) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء)

١. تطوير و نشر الافكار المؤيدة ، التي تستند علي دليل قائم علي الحجة ، التي تقر باهمية قطاع الثروة الحيوانية في سبل كسب العيش و في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .
٢. وضع الهياكل و التشريعات و القوانين التي تمكن من تقديم الخدمات البيطرية الجيدة طبقا لمستويات المنظمة العالمية لصحة الحيوان IOE الوارد تفصيلها في قانون الصحة لحيوانات الياسة .
٣. دعم قطاع الثروة الحيوانية للقيام بدراسات لتحديد و وضع الاولويات للاعمال المطلوبة ، علي المدى القصير و الطويل ، التي تعالج العقبات التي تؤثر علي الانتاج و الانتاجية .
٤. تشجيع جميع الدول الاعضاء علي تبني سياسة قومية لتربية الحيوان تحقق ترابطا بين الدول الاعضاء و تقود الي سياسة اقليمية موحدة .
٥. الزام كل دولة عضو بالاحتفاظ بمخزون من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية الرئيسية لقطاع الثروة الحيوانية التي يتم الاسترشاد بها في وضع السياسات ، والتي تمكن من رصد و تقييم تأثير الاستراتيجيات المستخدمة في تطبيق تلك السياسة .
٦. تحقيق انتاج و انتاجية محسنة من خلال الاتي :
٧. تطوير و تقديم برامج للطب الوقائي ذات فعالية في معالجة الاثر الاجتماعي و الاقتصادي للامراض الوبائية و الامراض المتوطنة و امراض الصحة العامة للثروة الحيوانية .
٨. تحسين السلالات من خلال برامج التلقيح الصناعي .
٩. تقديم خدمات بيطرية جيدة و سهلة الحصول ، تتلائم مع احتياجات مربي الثروة الحيوانية .
١٠. حماية حقوق الحيوان من خلال تحقيق المستويات العالمية في ممارسات و سياسات الرفق بالحيوان .
١١. تاسيس نظم تحديد و تتبع LITS و المحافظة عليها لضمان مستويات سلامة الغذاء لاجل حماية صحة الانسان .
١٢. دعم برامج التحسين الوراثي التي تعمل علي تحسين الكفاءة الانتاجية لاجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية ذات المصدر الحيواني .
١٣. تخزين و توزيع المواد الوراثية المحسنة و بخاصة الدواجن ، طبقا لاطار قانوني ينظم ذلك العمل .
١٤. دعم مشاريع تامين الثروة الحيوانية .
١٥. القيام بتنمية مستدامة لقطاع الريف و دعم العملية بتكامل نظم الانتاج مع ممارسات ادارة للاراضي و المياه تكون صديقة للبيئة .
١٦. تحقيق المستويات الامثل للكفاءة الاقتصادية من خلال الخدمات الموجهة و المدخلات ذات الجودة .
١٧. تقديم الحلول العملية للمشاكل و العقبات التي يواجهها صغار ملاك الثروة الحيوانية .
١٨. التدريب علي استخدام التقنيات الحديثة في جميع برامج الطلاب تحت التخرج و في برامج التطوير المهني المستمر .

١٩. استخدام الموارد الحالية للعلف بكفاءة و التوسع في استغلال المنتجات الجانبية الزراعية .
٢٠. وضع سياسة مركزية شاملة تشتمل علي ادارة كلية و مستدامة للمراعي وذلك لاجل مضاعفة استغلال المراعي و سهولة الوصول اليها من قبل منتجي الثروة الحيوانية الرعويين.
٢١. تقوية خدمات الدعم المتعلقة بالانتاج و الارشاد و الابحاث و التدريب في مجال الثروة الحيوانية و التاكيد علي اهميتها
٢٢. تاسيس نظام معلومات فعال لتوفير معلومات عن التجارة و الاسعار و منتجات الثروة الحيوانية .
٢٣. وضع برنامج منسق و متسق للمحافظة علي مخزون الثروة الحيوانية من الانواع المهددة بالانقراض التي توجد في بلدين او اكثر .
٢٤. تقوية الابحاث و خدمات الارشاد و ذلك لتمكين المزارعين من الحصول علي السلالات و التقنيات الجديدة و الاستفادة منها .
٢٥. تعزيز تطوير و توافق نظام تحديد و تتبع سلالات الثروة الحيوانية .
٢٦. احد محاور سياسة الثروة الحيوانية القومية ، الذي تم تاسيسه بدعم من برنامج انفاذ التشريعات البيطرية التابع لمكتب البلدان الافريقية للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الافريقي ، قد حددت ستة مجالات موضوعية مع ستة لجان فرعية لمراجعة و تحديث السياسات و التشريعات و هي :

1. سياسة الاعلاف و العلف الاخضر

2. سياسة تربية الحيوانات بما يشمل المحافظة علي الموارد الوراثية للحيوانات

3. التسويق

4. تسجيل المزارعين و الحيوانات

5. مراجعة التشريعات البيطرية

6. التدقيق و المراجعة للخدمات و الحوافز و الخطط الحكومية .

5. و جهات نظر الدول الاعضاء بشأن التحديات و اهداف اطار سياسة الثروة الحيوانية.

5-1 الموارد الوراثية الحيوانية

التحديات الرئيسية :

(انظر المرفق 1 الجدول (6أ) للاطلاع علي الردود المستلمة من الدول الاعضاء)

* ان خدمات المصادر الجينية الحيوانية An GR تصارع من اجل البقاء بسبب نقص التمويل

- عدم وجود سياسة لتربية الحيوان مما ترتب عليه فقدان لبعض السلالات المحلية .
- علي الرغم من وجود مصادر جينية متنوعة ، لم تتم الاعمال قليلة لتحديد خصائص و دراسة الامكانيات الجينية لهذه الانواع واستغلالها .
- عدم الاستغلال الامثل للمصادر المتنوعة بما يحقق الفائدة للناس .
- لم تتم عملية التعرف علي الخصائص و تحديد المزايا الالعدد محدود جدا من السلالات .
- عدم وجود استراتيجيات واضحة للتربية اضافة الي عدم الاستثمار الكافي في مجال تحسين السلالات و الاقبال الضعيف علي هذا النوع من الاستثمارات قد حال دون نمو و توسع صناعة الثروة الحيوانية .
- عدم وجود قاعدة معلومات ملائمة لموارد الجينية الحيوانية.

- عدم كفاية فرص الحصول علي الخدمات المتعلقة بتربية الماشية و المقدرة علي تكاليفها .
- ان سياسة تربية الحيوانات لا تزال مسودة مشروع .
- عدم وجود بنك للجينات .
- ان الدراسات المحددة التي تم توجيهها للنظر في تنوع الحيوانات المحلية قد اقتصر علي انواع محدودة و لا توجد في مجال الانواع الاخرى .
- ان السلالات المحلية للماشية بما يشمل الماعز و الخنازير و الدواجن تختفي بطريقة مضطربة مع استجلاب اصول وراثية وافدة .
- هناك سياسة في مجال الموارد الوراثية الحيوانية ANGR و لكن تطبيقها لا يحصل علي التمويل الكافي من الوزارة المعنية ووزارة المالية .
- ان معظم المزارعين من الناشئين و صغار ملاك الثروة الحيوانية لا توجد لديهم امكانية الحصول او المقدرة علي اقتناء المواشي المتفوقة وراثيا من جميع الانواع .
- لا توجد اي سياسة حاليا تجاه المزارعين الذين يقومون باستجلاب السلالات الغريبة و السماح لهم بتربية تلك الحيوانات بشكل عشوائي تحت ظروف بيئة رعي جماعية ، حيث يسود قانون البقاء للاصح .
- عدم وجود آليات المحافظة خارج الموقع .
- فقدان الموارد الوراثية المحلية من خلال التهجين العشوائي .
- ممارسة القرصنة البيولوجية دون وضع اعتبار لحقوق ملكية المجتمع .
- انتشار التهجين الداخلي و ضعف نظم التسجيل .

الاهداف المقترحة للسياسة

- تشجيع الجمعيات التي تعني بتربية سلالات الحيوانات.
- دعم انشاء سجل للسلالات ، و علي وجه الخصوص لحماية السلالات المهددة بالانقراض .
- تنظيم استيراد و تصدير الحيوانات و السائل المنوي و ذلك لتوفير الحماية ضد فقدان الانواع المحلية.
- تسهيل حصول المزارعين من المبدئين و صغار ملاك الثروة الحيوانية علي السلالات المتفوقة وراثيا من جميع انواع الماشية .
- ضمان امدادات مستدامة من نوعية سلالات جيدة من المواشي باسعار معقولة و المحافظة علي خطوط الدم لسلالة المواشي المحلية .
- السيطرة علي اعمال التهجين العشوائية التي تتم بين السلالات المحلية و السلالات المحسنة الوافدة ، التي تشكل تحديا كبيرا في المحافظة علي السلالات المحلية و في الاستغلال المستدام لتلك السلالات .
- الاعتراف الواجب بحقوق الملكية المشتركة للمجتمع و ذلك لاجل الحد من خطر القرصنة البيولوجية .

2.5 الحصول علي مدخلات الانتاج الاساسية مثل الارض و المياه و العلف

التحديات الرئيسية :

(راجع المرفق 1 الجدول (أ 7) للاطلاع علي الردود المستلمة من الدول الاعضاء) .

- عدم توفر الامن الذي يكتنف الاراضي الرعوية .
- هناك عقبة في الحصول علي العلف و ذلك بسبب احتكار انتاج العلف بواسطة شركة واحدة و نقص الحبوب المخصصة للاستهلاك البشري .
- هناك حاجة لزيادة رقعة الارض و المياه المتوفرة لمقابلة انتاج الثروة الحيوانية .
- هناك حاجة لتوفير كميات كافية من العلف الحيواني و خاصة العلف الاخضر المزروع و مراكز العلف و ذلك باسعار معقولة .
- محدودية الحصول علي المراعي و العلف في المناطق المرتفعة بسبب الكثافة السكانية .
- نقص امدادات العلف و موسمية توفر العلف و تدني جودة العلف تعتبر المشاكل الاساسية التي تؤثر علي تنمية الثروة الحيوانية .
- تناقص المناطق المخصصة للرعي و التجوال بسبب تحويلها لاراضي زراعية نتيجة للزيادة السريعة في عدد السكان ، و كنتيجة لذلك تم ترك الحيوانات لترعي في الاراضي الهامشية الفقيرة مثل المنحدرات و اعالي التلال و مناطق المستنقعات و جوانب الطرق التي تحتوي علي اعشاب منخفضة القيمة الغذائية .
- عدم الاستغلال الكافي في استخدام مخلفات المحاصيل و الاعلاف و المنتجات الثانوية للصناعات الزراعية .
- ضعف القدرة في مجال ضبط جودة العلف .
- وجود نقص في المياه الضرورية للحيوانات في مناطق الرعي المنخفضة الواسعة و ذلك بسبب موجات الجفاف المتكررة .
- التنافس علي استغلال الاراضي بين مؤسسات الاعمال المختلفة .
- تجزئة اراضي .
- انتاج الثروة الحيوانية يفقد الارض لصالح انتاج المحاصيل الزراعية .
- في بعض الحالات تعطي الاولوية في تخصيص الاراضي لبعض المحاصيل التي لها معدلات عائدات منخفضة مقابل الماشية ، باعتبار انها تتمتع بسلسلة قيمة افضل تنظيما من الماشية .
- التدني الشديد في انتاج العلف و العلف الاخضر بصفة عامة يشكل عاملا يحد من تكثيف انتاج الثروة الحيوانية و تحويله الي نشاط تجاري .
- التغير المناخي .
- موسمية توفر المياه و العلف .
- التكلفة العالية لانتاج العلف .
- الجودة المتدنية للعلف ،
- الحصول علي الارض مقيد و ان جميع الاعلاف الحيوانية يتم استيرادها وبيعها باسعار عالية .
- موجات الجفاف المتكررة و النقص الموسمي للمياه و رداءة تجهيزات امداد المياه .
- تلوث المياه بالمخلفات التعدينية و الصناعية.
- النقص الموجود اصلا و النقص الموسمي في المراعي بسبب الجفاف و الحرائق و الرعي الجائر و اجتياح المنشآت الصناعية السامة للمراعي .
- التنافس القائم بين الماشية و الحيوانات البرية و البشر علي الارض و المراعي و المياه .
- التكلفة العالية للعلف المتمثلة في التكلفة العالية للاعلاف الغير معدلة وراثيا و المنافسة مع احتياجات الانسان للذرة و البقول .
- النقص في الاراضي الرعوية و المياه يعتبر مشكلة موسمية كبيرة .
- عدم وجود سياسة متكاملة للاعلاف الحيوانية تسترشد بها الصناعة .

الاهداف المقترحة للسياسة .

- الاستثمار في نمو مصانع الاعلاف اللامركزية وذلك لاجل دعم نشوء صناعة الثروة الحيوانية.
- دعم توفير امدادات العلف الحيواني وخاصة العلف الاخضر المزروع و الاعلاف المركزة باسعار معقولة .
- وضع معايير للعلف الحيواني تنص علي الحد الادني و الاقصي لمستويات مكونات العلف .
- انشاء قدرة مرافق اختبار للتأكد من الالتزام بمعايير العلف الحيواني .

يجب ان تشتمل العناصر المهمة لسياسة الاراضي علي الآتي :

- ملكية الارض تكون عامة/الدولة .
- الحصول الحر و غير المقيد بزمن علي الارض للمزارعين/ الرعاة .
- تاجير الارض للمشاركين الآخرين .
- الحصول علي تعويض عند استيلاء الدولة علي الارض .
- تقييد الزراعة و الرعي تحت و فوق منحدرات معينة باستثناء أنشطة محددة.
- نزع استحقاق الاراضي غير المحمية و التي تتعرض للضرر بسبب اصحابها .
- تقييد اعادة توزيع الاراضي دون ارادة و موافقة المزارعين ككل .
- تاجير حيازات الفلاحين للمزارعين و المستثمرين الآخرين .
- تقديم شهادة استخدام الارض كضمان من قبل المستثمرين .
- معالجة الصراع الناشيء و المتعلق باستخدام الارض من خلال المناقشات الثنائية و الوساطة و التعرف علي المشكلة و تطبيق و انفاذ قوانين السلطة المعنية بادارة الاراضي .
- انشاء مؤسسات انفاذ اقليمية علي جميع المستويات للاشراف علي تطبيق قوانين الاراضي .

3.5 : نمو الانتاجية و القدرة التنافسية للثروة الحيوانية .

التحديات الرئيسية :

(انظر المرفق 1 الجدول (أ) 8) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء)

تشمل العوامل التي تؤثر في نمو انتاجية و تنافسية الثروة الحيوانية الآتي :

*محدودية المياه و الارض لانتاج العلف ، تدني الجودة النوعية للعلف ، التكلفة الزائدة للعلف الحيواني ، سوء ادارة المراعي الذي ادي بدوره الي سوء ممارسات التغذية للحيوانات و خاصة خلال الفترات العجاف . بالنسبة للحيوانات المجتررة تتمثل عوامل المحدودية في توافر موارد الارض و/ أو العلف و العلف الاخضر و تدهور الاراضي و الرعي الجائر ، اما بالنسبة لانتاج الدواجن فتتمثل العوامل المحددة في المدخلات المكلفة مثل (العلف ، القطعان المخصصة للسلاسلات) و يضاف الي ذلك عدم كفاية الاسواق و تدني معدلات العائدات .

* تفشي الامراض و العقم و العقم الناجم عن التغذية المنخفضة للحيوانات و ال GAP و الممارسات الصحية و الامكانات الجينية التي لا تخضع لقيود و الاحتياجات الشديدة لموارد لادارة للصحة و التغذية .

* الاستخدام المحدود للتقنيات المتقدمة وخدمات الإرشاد ، و نقص المعرفة في مجال تربية الحيوان من قبل العاملين في الإرشاد في مجال الثروة الحيوانية ، و سوء المهارات الادارية ، و ممارسة الزراعة كعمل .

* تدني الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية و ضعف التمويل الحكومي لقطاع الثروة الحيوانية .

* عدم كفاية استراتيجية التسويق و ضعف الوصول للأسواق و الحصول علي المعلومات ، ضعف الروابط بين المنتجين و الأسواق ، التركيز غير الكافي في الاستراتيجيات و السياسات علي قطاع الثروة الحيوانية ، رداءة شبكات الطرق في المناطق النائية بالبلدان ، رداءة البنية التحتية المطلوبة للتسويق الفعال ، أمدادات مدخلات الثروة الحيوانية التي لا يعتمد عليها ، و ضعف القوة التفاوضية للمزارعين في الحصول علي اسعار منصفة للمنتج .

* تضرر تجارة المواشي و اللحوم من عمليات الحظر المتكررة و بخاصة من جانب دول الجزيرة العربية وذلك بسبب افتراض هؤلاء لمخاطر انتقال امراض الماشية المنقولة عبر الحدود .

* عدم وجود تنوع للمنتجات و توسيع للأسواق و تفرعها اثر سلبا علي حجم الصادرات .

* الامدادات غير الملائمة للمواشي الجيدة للتصدير بغرض الذبح يعتبرها المصدرين العامل الاساسي الذي يحد من زيادة صادر اللحوم .

* المشكلة التي تتمثل في ادارة عملية تلبية احتياجات الطلب الداخلي للمواشي و منتجات الثروة الحيوانية في ظل الطلبات المتنافسة لاسواق الصادر .

* التعامل مع الحيوانات و تحميلها و نقلها بطرق غير انسانية في كثير من الاحوال يؤثر علي جودة اللحوم و رفاهية الحيوانات .

* هناك انعدام لمرافق تجهيز اللحوم الحمراء و خبرة محدودة للصناعة في مجال تجهيز اللحوم و التسويق اضافة الي اسعار اللحوم العالية نسبيا ، مما يمثل تحديا لتنافسية المنتجات المصنعة .

الاهداف المقترحة للسياسة .

* تشجيع المزارعين علي الاستثمار في انتاج الثروة الحيوانية من خلال مشاريع و منح و حوافز مغرية .

* اعادة تزويد القطعان بسلالات مناسبة للبيئة و الاختيار الوراثي من بين تلك السلالات لاجل تحسين صفات الانتاج و الانتاجية .

* التمكين من النفاذ العميق الي داخل مناطق الامداد و السيطرة علي الصادرات غير الرسمية و ذبح الحيوانات ثقيلة الوزن و تعزيز الانتاجية و تشجيع تربية الحيوانات للاغراض التجارية (علي المدى الطويل) و تعزيز روابط التسويق بين المسالخ و تعاونيات المنتجين و التجار المرخصين .

* تطوير استراتيجيات لزيادة الانتاج المحلي .

* السيطرة علي الامراض الرئيسية للحيوانات .

* مقابلة المتطلبات الزائدة لسلامة الغذاء من خلال تطبيق معايير و موجهات الصحة و الصحة النباتية (SPS) .

* اصدار قوانين مقبولة للرفق بالحيوان ، مدعومة بالتشريعات الحكومية ، تقود الي تحسين الانتاجية و سلامة الغذاء و تحقيق المنافع الاقتصادية .

* انشاء مؤسسة للعمل علي تامين و تطوير الأسواق العالمية الموجودة و تحديد فرص تسويق جديدة .

* تشجيع شركات اللحوم علي اعتماد اساليب التسويق التعاونية بدلا من التكتيكات التنافسية المدمرة التي تضر بهذه الصناعة .

4.5 الحصول علي الخدمات الإرشادية و الصحية للثروة الحيوانية

التحديات الرئيسية :

(راجع المرفق 1 الجدول (أ 9) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء)

الحاجة الي تحديث المهارات و المعرفة لمقدمي خدمات الثروة الحيواني .

الحاجة الي استغلال الفرص التي توفرها اجهزة الاتصال و المعلومات ICT لتحسين كفاءة و فعالية الخدمات المقدمة للثروة الحيوانية .

تحيز نظام الارشاد تجاه انتاج المحاصيل .

عدم وجود الموارد البشرية الكافية و ضعف الارشاد في مجال الثروة الحيوانية بما لم يعد يتناسب مع متطلبات السوق .

عدم كفاية البني التحتية الخاصة بالارشاد وصحة الحيوان و النقل و المعدات .

وجود فجوة في تنسيق جهود الارشاد و في وضع التدخلات الخاصة بالثروة الحيوانية في المعرفة العلمية مع وضع سلسلة القيمة في الاعتبار .

الحاجة الي تعزيز نظام الارشاد لتلبية الطلب الزائد لمنتجات الثروة الحيوانية المحسنة و المعدة للسوق ، التي يشارك في انتاجها المزارعين و الرعاة و المنتجين التجاريين الخاصين.

رداءة القيادة في النظام الاداري للخدمات البيطرية و عدم ارتباط المهنيين البيطريين علي مستوي المناطق بالمستوي المركزي (القومي) .

هناك عدم كفاية في خطوط و تجهيزات الاتصالات بين المستويات المختلفة للخدمات البيطرية .

توفر خدمات الارشاد و الخدمات الصحية للثروة الحيوانية متقلب و تحد منه الموارد غير الكافية و خاصة النقل.

لقد ادت اللامركزية في الخدمات البيطرية الي فصل المهنيين البيطريين في الولايات من سلسلة القيادة المركزية للخدمات البيطرية .

تعرض نمو الخدمات الصحية الحيوانية الخاصة لقيود بسبب تقديم الخدمات الاكلينيكية المدعومة و تقديم خدمات التطعيم المجانية لاجل (الصالح العام) .

عدم وجود نظام ولاية صحية (سلطة/تفويض).

ارتفاع تكلفة الخدمات من قبل المقدمين الخاصين .

عدم كفاية مشاركة القطاع الخاص في خدمات الارشاد .

انه بدون برنامج حوافز خاصة ، لن يتمكن الا القليلين من مقدمي الخدمات البيطرية الخاصة ، بخلاف موظفي صحة الحيوان المجتمعية (CAHWS) (بدعم من المنظمات غير الحكومية NGOs، من العمل في المناطق النائية .

تنفيذ سياسات و استراتيجيات التحكم و رصدتها بشكل اساسي من خلال عدد اللقاحات التي تمت و ليس من خلال رصد تاثير اللقاح علي المرض المستهدف بالتحكم و القضاء عليه .

تقديم خدمات التطعيم عند تفشي الامراض و ليس من خلال استراتيجية لدرء تفشي الامراض .

الحاجة الي تظيم دورات تدريبية لتحسين مهارات مقدمي الخدمات باحدث المعرفة في مجالات تقنية المعلومات و الاتصالات و الارشاد و الصحة .

عدم كفاية معرفة موظفي خدمات الارشاد في مجال تربية الحيوانات .

التركيز غير الكافي في الاستراتيجيات الزراعية و السياسات علي قطاع الثروة الحيوانية .

الاهداف المقترحة للسياسة :

*ايجاد خدمات دعم مؤسسي محسنة في مجال الصحة و الارشاد و الأبحاث وفي مجال امداد المدخلات و خدمات التمويل الريفي و التسويق وذلك باعتبارها مجالات رئيسية للتدخل لتحويل نمط الانتاج المعيشي الي نمط انتاج موجه نحو السوق .

* مقابلة احتياجات المدخلات الأساسية لخدمات ارشاد الثروة الحيوانية بما يشمل الموارد الوراثية الحيوانية و العلف و العلف الجاف و الادوية البيطرية و الامصال و المعدات و الوعية بما في ذلك المعرفة المطلوبة .

* تقديم التسهيلات الائتمانية لدعم تراكم و تنمية اصول الثروة الحيوانية .

* اشراك المزارعين و الرعويين في انتاج موجه اكثر نحو السوق في المناطق التي توفر فيها الموارد الفرص .

* الاعتراف بمساهمات الممارسات الخاصة و اتاحة المجال لها للمساهمة في تنمية و تحسين خدمات بيطرية فعالة .

* توفير دعم للوظائف التنظيمية للقطاع العام بما يشمل المهام التي تستجد في مجالات مثل سلامة الغذاء و تعزيز قدرة القطاع العام علي التعاقد من الباطن مع القطاع الخاص علي مهام تقديم الخدمات.

* تشجيع و دعم تقديم خدمات بيطرية متكاملة ذات جودة من قبل شبكة متكاملة تضم بيطريين مهنيين من القطاع الخاص و شبه المهنيين ومربي الثروة الحيوانية المدربين و موظفي الصحة الحيوانية المجتمعية CAHWS .

5.5 السيطرة علي الامراض الحيوانية و الامراض الحيوانية المنقولة الي البشر ZOOONOSIS

التحديات الرئيسية :

راجع المرفق 1 الجدول (10^أ) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء) .

* ضعف الخدمات البيطرية من حيث عدم هيكلتها لتقديم حلول متكاملة و جيدة و ميسورة لمشاكل الامراض التي تعوق انتاج و انتاجية الثروة الحيوانية.

* عدم كفاية الموارد المادية و المالية و البشرية لمنع الامراض المنقولة عبر الحدود TADS و الامراض المنقولة من الحيوان الي البشر ZOOONOSIS ، و تشمل هذه الامراض امراض الرجل و الفم ، مرض الجلد العقدي ، الطاعون، مرض نيوكاسل ، السعار ، و الحمي المالطية .

* عدم كفاية و سوء تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بالسيطرة علي امراض الحيوان .

* ضعف تنسيق عمليات السيطرة علي الامراض وفق نظام متطور.

* ضعف الاتصالات الداخلية و الخارجية و نظم الانذار المبكر غير الفعالة .

* تغير الامراض و اساليب انتقالها بسبب التغير المناخي .

* هناك حاجة لبناء قدرة في اخصائي الثروة الحيوانية .

* تطوير الابحاث في مجال الصحة الحيوانية .

* تنظيم و ضبط جودة منتجات الثروة الحيوانية .

* عدم كفاية الميزانيات المخصصة للاستثمار في الخدمات البيطرية و لادارة عمليات تشغيل الخدمات البيطرية العامة ، قد ظل عقبة رئيسية تتطلب حلا جادا من السلطات .

* عدم كفاية التمويل للقطاع الخاص .

* ارتفاع تكلفة الخدمات و الحدود المفتوحة .

* عدم كفاية آليات التتبع و التحديد .

* ضعف التنسيق الاقليمي في مجال الامراض الحيوانية المنقولة عبر الحدود .

* الممارسات الثقافية.

* ضعف البنية التحتية بالريف مثل (الطرق ، الكهرباء ، الاتصالات وغيرها) يتسبب في ارتفاع تكلفة التوزيع مما يؤدي الي ارتفاع اسعار الغذاء .

* ضعف روابط السوق علي مستوي السوق المحلي و العالمي .

*القدرة المحدودة للمزارعين علي الحصول علي التقنيات الحديثة واستغلالها ، و في حالة توفر تلك القدرة (يمكنهم الانتاج بكفاءة اكثر).

* انعدام الامان في نظام حيازة الاراضي بالنسبة للنساء والتدهور البيئي .

* المستويات المتدنية للاستثمار في الزراعة .

*فيروس نقص المناعة المكتسب و متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) HIV/AIDS.

* القيمة المضافة غير الكافية بسبب عدم وجود صناعات زراعية متطورة بشكل كامل مما ادي الي الاعتماد علي تصدير المواد الخام .

*الاعتماد الشديد علي الزراعة المطرية.

*الاستغلال غير الكافي لموارد الاراضي .

*عدم كفاية خدمات التمويل الزراعي والائتمان و القدرة عليها .

* الحاجة الي تنسيق جهود اصحاب المصلحة المختلفين و خاصة وزارات الثروة الحيوانية و الصحة وذلك لاجل السيطرة علي الامراض الحيوانية المنقولة الي البشر.

* بالرغم من ان مساهمة الثروة الحيوانية في القطاع الزراعي تبلغ نسبة 35% فان الميزانية المخصصة للثروة الحيوانية في الميزانية الزراعية حوالي 20% فقط .

*لا يوجد برنامج ملائم لمراقبة الامراض الوبائية .

*ضعف تطبيق البرامج البيطرية و ذلك بسبب المستويات المتدنية لاعداد الموظفين علي مستويات ومناطق التنفيذ .

* الحاجة الي تحديث مسئوليات شعبة الخدمات البيطرية و تاسيس محطات حجر صحي و بناء قدرات و اعداد الابحاث و اعداد قوانين لضبط الجودة لمنتجات الثروة الحيوانية و تعزيز نظام الاتصال الخارجي و الانذار المبكر .

الاهداف المقترحة للسياسة :

*تطوير استراتيجيات لتنمية الثروة الحيوانية القومية تكون متمشية مع الجهات الواردة في الاطار الاستراتيجي القومي للحدود و ذلك بهدف تقليل الفقر و دعم سبل المعيشة و زيادة مساهمة الثروة الحيوانية في اجمالي الناتج المحلي GDP .

* تعزيز التعاون مع الدول المجاورة و المنظمات الاقليمية و العالمية لمكافحة و استئصال الامراض الحيوانية المنقولة عبر الحدود TADS و امراض الحيوان المنقولة للبشر ZOOONOSIS و الامراض الاخرى ذات الاهتمام و ذلك بالتعلم من تجربة الطاعون البقري .

* القيام ببرنامج تطعيم سنوي ميداني ضد الامراض الهامة و توقيت تلك البرامج استراتيجيا وارشادها مكانيا و تقديمها من خلال شراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص و المجتمع المحلي .

* القيام بعمليات تقييم منتظمة طبقا لمعايير تقييم الخدمات البيطرية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان OIE PVS و ابتدار التدابير العلاجية المطلوبة لتحسين مجالات الكفاءة المهمة.

5.6 تسجيل و مراقبة المنتجات البيطرية الطبية

التحديات الرئيسية:

- * (راجع المرفق 1 الجدول (أ 11) للاطلاع علي الردود المستلمة من الدول الاعضاء) .
- *الاستعمال غير المسئول للمنتجات الصيدلانية و المبيدات الحشرية .
- *تهريب الادوية و المبيدات الحشرية التي تم حظر بعضها أو توقف استعمالها .
- * غياب الرقابة علي استخدام الادوية و الرقابة علي التجارة عبر الحدود و الاستخدام للمنتجات البيطرية التي يتم استجلابها بطريقة غير مشروعة .
- *عدم وجود نظام تسجيل و رقابة علي الادوية البيطرية عند الاستيراد .
- *عدم وجود تنسيق بين الوكالات المناط بها تسجيل و ضبط المنتجات الطبية البيطرية .
- *عدم كفاية اعداد المفتشين البيطريين لرصد توزيع و استخدام الادوية البيطرية .
- *الاستخدام غير المسئول للمنتجات الصيدلانية و المبيدات .
- *التكلفة العالية لتسجيل العقاقير .
- *استخدام الاعلاف المعالجة بالادوية في الحيوانات المخصصة للطعام .

الاهداف المقترحة للسياسة :

- *تأسيس هيئة ، تحت سيطرة السلطة البيطرية ، تكون مسئولة عن الفحص و الرقابة علي استيراد الادوية البيطرية و اختبارات فعالية تلك الادوية وتحديد الادوية المعادلة لها .
- *نشر المكاتب المختلفة للموظفين البيطريين العاملين بالمحليات في جميع انحاء القطر و ذلك ليقوم هؤلاء بمسئولياتهم نحو التأكد من مطابقة المنتجات الطبية البيطرية .
- * توفير تدريب متقدم و مستمر للأطباء البيطريين في مجال المهارات التي تمكنهم من القيام بالتفتيش الفعال لمصانع المنتجات البيطرية و ذلك لاجل التأكد من مطابقة هذه المنتجات للمعايير العالمية .
- * ضمان توافر منتجات بيطرية ذات جودة و ذلك لاجل الوقاية و السيطرة علي امراض الحيوان و مراض الحيوان المنقولة للبشر .
- * ضمان توافر اضافات علف و خلطات علف جاهزة لاجل تحسين انتاج و انتاجية الثروة الحيوانية و التأكد من سلامة الغذاء .
- *تسجيل و مراقبة المنتجات البيطرية و اضافات العلف و الخلطات الجاهزة من خلال طريقة تضمن كفاية جودتها و نقاوتها و فعاليتها و سلامتها وايضا التأكد من الحيوانات التي تمت معالجتها او اطعامها بهذه المنتجات لن تسبب ضرر للمستهلكين .
- * وضع تدابير لمراقبة تسجيل جميع منتجات الصحة الحيوانية و اضافات اعلف و الخلطات الجاهزة وذلك طبقا لمعايير الجودة و السلامة و الفعالية حسب المتطلبات المحددة .

7.5 تسويق الثروة الحيوانية و القيمة المضافة

التحديات الرئيسية :

(راجع المرفق 1 الجدول (أ 12) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء) .

*عدم كفاية تجميع المعلومات الاستخبارية عن الاسواق و نشر المعلومات .

* عدم كفاية التقنية و المهارات .

* عدم وجود التسهيلات الائتمانية للمزارعين للقيام باعمال اضافة قيمة للمنتجات الخام القابلة للتلف .

* ضعف التنافسية للمنتجات الخام و الاولية .

* طبيعة منتجات الثروة الحيوانية الطازجة القابلة للتلف و انعدام البنية التحتية للتسويق و التوزيع .

* بيع و تصدير منتجات الثروة الحيوانية النيئة و ضعف الوعي علي طول سلسلة القيمة .

* ضعف الاستثمار في سلسلة القيمة و يعتقد المزارعين ان معدل عائدات اعمال الثروة الحيوانية منخفض جدا و ذلك بسبب الممارسات المنظمة للاسواق .

*علي الرغم من ان القيود علي الحركة دائما ما تمثل انجع الطرق فعالية للسيطرة علي الامراض ، فانها ايضا يمكن ان تمثل كارثة لمنتجي الثروة الحيوانية في مناطق معينة للذين مصدر دخلهم الواقعي من بيع الثروة الحيوانية ، وسوف تشجع الضغوط الشديدة لهذه القيود علي التحركات غير المشروعة لاجل تامين الاسواق .

*عدم كفاية التحكم في الامراض الحساسة في مجال التجارة .

* ضعف القدرة علي الالتزام بتطبيق باجراءات الصحة و الصحة النباتية SPS .

الاهداف المقترحة للسياسة:

دعم القطاع الخاص من خلال تاسيس بنية تحتية لسوق الثروة الحيوانية وذلك مثل اسواق الماشية الصغيرة ، و مراكز خدمات الثروة الحيوانية فضلا عن انشاء مراكز تجميع للالبان بغرض توفير كميات كبيرة و القيام ببيع منظم للالبان .

تقديم تدريب المزارعين و اصحاب المصلحة الآخرين في مجال تسويق الثروة الحيوانية و زيادة الاعمال و في القيمة المضافة سوف يؤدي الي زيادة معلومات هؤلاء عن السوق.

توفير مسالخ متطورة و مرافق سلسلة تبريد و تطوير بنية تحتية للتجهيز و تخصيص اماكن لمنتجات الثروة الحيوانية بالسوق .

رفع معايير الجودة لنظام التحديد و التتبع .

تعزيز اقتصاد السوق الحر و القيمة المضافة با في ذلك التصنيع .

تدريب المزارعين و اصحاب المصلحة الآخرين في مجال تسويق الثروة الحيوانية و زيادة الاعمال و في القيمة المضافة .

تغيير مفاهيم ملكية الثروة الحيوانية بتوجيه تلك الثروة نحو السوق و تحويلها من اصول مادية الي معادل نقدي .

8.5 التجارة و سلامة الغذاء :

التحديات الرئيسية :

(انظر المرفق 1 (أ 13) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء) .

- * عدم الاهتمام بمعايير سلامة الغذاء في المسالخ و منافذ بيع اللحوم .
- * انعدام بنية تحتية للسوق جيدة التطوير و نظام معلومات متطور .
- * اشتراك اكثر من وزارة في المسؤولية يؤدي دائما الي اتباع نهج غير منسق .
- * انعدام الوعي في مجال معايير ضبط جودة و تجارة الاغذية .
- * وجود الامراض الحيوانية المنقولة للبشر مع التزام غير كاف بتدابير الصحة و الصحة النباتية .
- * قابلية تعرض صادرات الحيوانات الحية لموجات الامراض مثل حمي الوادي المتصدع.
- * ضعف القدرة في مجال مراقبة سلامة الغذاء .
- * ضعف القدرة علي فهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية / الصحة و الصحة النباتية WTO/SPS و اتفاقيات الحواجز الفنية امام التجارة TBT.
- * ارتفاع تكلفة استيفاء المعايير العالمية.
- * التلوث البيئي بالنفايات السامة و المواد الكيميائية.
- * الاستخدام غير الواعي للادوية و المنتجات الصيدلانية يؤدي الي ترك بقايا من تلك العقاقير في الاطعمة الحيوانية المصدر ASF .

الاهداف المقترحة للسياسة.

- اعتماد مبادئ التقسيم و التجارة القائمة علي السلع .
- تطبيق نظام نقاط المراقبة الحرجة و تحليل الخطر HACCP في مسالخ للصادر تكون خاضعة للتحقق بواسطة عمليات تدقيق مستقلة روتينية .
- تطبيق معايير صارمة لسلامة الغذاء بما يشتمل علي خطة لفحص الرواسب و ذلك لاجل مقابلة متطلبات سوق الصادر .
- وضع تدابير لحماية المستهلك من الاطعمة غير الآمنة و المتدنية الجودة و المغشوشة و التي تحمل علامات مضللة أو الملوثة بما يشمل وضع شروط لمستويات الحد الادني المقبولة في جودة و سلامة الغذاء .
- خلق تواصل يتم التعامل فيه بشفاافية في مجال الخدمات التحليلية الغذائية و اعتماد مختبرات تكون مسؤولة عن سلامة الغذاء .
- اعتماد برامج مراقبة و رصد للامراض المنقولة عن طريق الطعام و الملوثات و ذلك لتحديد مصادرها و تقليل التعرض للمخاطر الصحية المنقولة عن طريق الغذاء .
- تقوية تعليم و تدريب الموظفين البيطريين و ذلك لتمكينهم من القيام بدور مركزي في ضمان سلامة الغذاء و بخاصة سلامة الاغذية ذات المصدر الحيواني .
- تشجيع اتباع نهج متكامل متعدد التخصصات يأخذ في الاعتبار كل سلسلة الغذاء لاجل ضمان سلامة و جودة الغذاء .
- تكليف البيطريين بمسؤولية اجراء الفحوصات علي اللحوم بالمسالخ و المذابح وليس موظفي وزارة الصحة .
- دعم و تعزيز جمعيات المستهلكين للاضطلاع بدور حيوي في تعليم و تمكين المستهلكين ليكونوا اكثر يقظة ووعيا بسلامة الغذاء .

9.5 الحصول علي الخدمات المالية :

التحديات الرئيسية : (انظر المرفق 1 الجدول (أ 14) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء) .

- * الضخ المحدود للموارد المالية من قبل المنظمات العالمية داخل مشاريع الائتمان للثروة الحيوانية .
- * هناك محدودية ، بصفة عامة ، في التسهيلات الائتمانية لتنمية الثروة الحيوانية و ندرة في مشاريع تامين الثروة الحيوانية
- * ارتفاع اسعار الفائدة ادي الي تقييد صناعة الثروة الحيوانية ، التي تحتاج الي توظيف راس مال بكثافة . Capital Intensive ..
- * طبيعة الدورة القصيرة للقروض المصرفية لانواع الماشية ذات الدورة الطويلة.
- * لا توجد سياسة لتمويل الثروة الحيوانية مع قليل من المشاريع التي تقبل الماشية كضمان للقروض .
- * عدم رغبة المؤسسات المالية في المخاطرة باموالهم في قطاع زراعي / حيواني متقلب يعتمد علي الطبيعة .

الاهداف المقترحة للسياسة:

- * العمل علي توفير الاموال باسعار فائدة تفضيلية للاستثمار في سلاسل قيمة الثروة الحيوانية .
- * تصميم مشاريع القروض لانشطة الثروة الحيوانية بما يضمن فترات سداد اطول وذلك مراعاة للفترات الطويلة تتطلبها العائدات في الاعمال التجارية للثروة الحيوانية .

5.10 المرونة تجاه تحمل المخاطر و الصدمات و القدرة علي التكيف .

التحديات الرئيسية: (انظر المرفق 1 الجدول (أ 15)) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء) .

- * افتقاد المزارعين للوعي باستراتيجيات الصمود لمواجهة المخاطر و تاثيراتها و المقدرة علي التكيف.
- * محاذاة القطاع الزراعي و الحيواني مع التغيرات المناخية المتوقعة.
- * مخاطر ندرة المياه، وتقلص رقعة الأراضي الزراعية والأمراض الحيوانية الوبائية.
- * عدم وجود سياسة تعويضات و استعداد للكوارث في وزارة الزراعة .
- * عدم كفاية سياسات التامين المتاحة في مخاطبة مخاوف المنتجين .
- * ضعف الآليات في التكيف علي الحدث و ضعف الاستعداد للكوارث و ادارتها .
- * دورات تمويل البرنامج قصيرة الاجل و قدرة منخفضة لشركاء البرنامج.
- * سوء العلاقة بين الممولين و اللاعبين من قبل الدولة .
- * سوء تنفيذ نظرية التنمية و التصميم غير المستدام لبرامج التنمية المتمثل في (الافراط في الاعتماد علي المانحين و الحكومة).
- * زيادة الانتاجية و القدرة علي التكيف مع الصدمات (اساسا الجفاف) من دون الاخلال بالتوازن البيئي و يعتبر ذلك في غاية الاهمية لضمان الامن الغذائي في المناطق الرعوية.
- * تعزيز الحيازة الآمنة للارض للرعاة و المزارعين الرعاة من خلال سياسات و تشريعات و شهادات حيازة و ادارة فعالة و مؤثرة للاراضي .

الاهداف المقترحة للسياسة :

- * اتخاذ تدابير تكيفية تشمل نشر المعرفة وسط المزارعين ، و استصلاح الاراضي و التعاون مع المنظمات الاقليمية و الدولية عندما تكون المشاكل خارج سيطرة الدولة .

- * مساهمة كل من الحكومة و المزارعين بنصف قسط التأمين البالغ قدره 4% في مشروع تأمين المزارعين الذي تأسس في العام 2013 .
- * وضع آليات لضمان التعاون الفعال مع المنظمات الاقليمية و الدولية المختلفة عندما تكون المشاكل خارج نطاق سيطرة الدولة .
- * دعم الرعاة علي المشاركة في الانشطة المختلفة المدرة للدخل بما يشمل التسويق و اعمال تجهيز الماشية و منتجاتها و ذلك كوسيلة لزيادة قدرة الاسر علي تحمل الصدمات.
- * تسهيل عملية تفرغ مخزون الماشية ببيعها و ذلك للحد من قابلية التعرض للصدمات و الاستفادة من ظروف السوق المواتية.
- * تطوير استراتيجيات تحكم اقليمية و قومية و تأسيس آلية تنسيق اقليمية للسيطرة علي أمراض الحيوان المنقولة عبر الحدود TADS و امراض الحيوان المنقولة للبشر ZONOSIS و غيرها من الامراض التي تحد من سبل المعيشة .
- * تجويد و توحيد الخدمات الاستشارية و التنظيمية لصحة الحيوان باضافة قيمة لسلسلة انتاج سلع الثروة الحيوانية من خلال حوار بين القطاع العام و القطاع الخاص .
- * انشاء نماذج « دفع-جذب» مثال ذلك « دفع » اسر الرعاة و الرعاة السابقين للخروج من الفقر المقيم عن طريق تملك اصول ثروة حيوانية محسنة ومستدامة مع ربط امدادات منتجات الماشية من المناطق الرعوية بسلاسل القيمة في مناطق الانتاج ، و تأسيس انشطة «جذب» من خلال ربط منشآت التجميع و التجهيز مثل حظائر العلف و المسالخ المقامة في المناطق المنتجة بمصادر الثروة الحيوانية من الرعاة المنتجين و مجموعات التسويق .

5. 11 التنقل عبر الحدود لاجل الرعي و سبل المعيشة بما يشمل الصحة و التعليم و الامن الغذائي :

التحديات الرئيسية :

(انظر المرفق 1 الجدول (أ) 16) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء .)

- * البيئة النائية و الوعرة و القاسية التي لا يوجد فيها الا القليل من الخدمات الاساسية مع انعدام للبنيات الاساسية و تاريخ من الجفاف و المجاعات المتكررة و حروب أهلية و صراعات قبلية فرضت عليها .
- * الحدود القومية و الاقليمية التي تم ترسيمها دون مراعاة لتقاليد الهجرة الرعوية و بدون اتفاق اقليمي .
- * تسويق المواشي عبر الحدود اصبح عملا فوضويا و فاسدا و متشابكا مع الاستيراد غير المشروع للسلع المعفاة من الجمارك مثل الصابون و السكر و اجهزة التلفاز و الاطباق اللاقطة .
- * عدم القدرة علي تقديم الخدمات الصحية و التعليم و توفير الامن في المناطق الرعوية .
- * عدم وجود سياسات منسقة في جميع انحاء الاقليم .
- * الصراع حول الموارد مثل المياه و المراعي .
- * السيطرة علي الامراض المنقولة عبر الحدود .
- * تعرض المواشي للسرقة بسبب عدم كفاية نظم التحديد و التتبع .
- * النقل غير المرخص للحيوانات و المنتجات عبر الحدود .
- * تفشي الامية .

الاهداف المقترحة للسياسة :

- * خلق سياسة تمكينية و بيئة تشريعية داعمة لنظم الانتاج الرعوية في المراعي الجافة و الشبه جافة .

* وضع تدابير لتخفيف حدة الصراعات لمعالجة النزاعات التي تنشأ حول الموارد مثل المياه و المراعي .

* انشاء المدارس البدوية و المراكز الصحية و مصادر المياه النظيفة و السدود .

* تقليل التحديات و القيود و مضاعفة الفرص الكامنة في حركة التجارة عبر الحدود و التجارة في المواشي و منتجات الثروة الحيوانية .

5. 12 ادارة الموارد الطبيعية و تحسين انتاجية النظام البيئي :

التحديات الرئيسية :

(انظر المرفق 1 الجدول (أ 17) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء) .

اعتبار هذا المجال « مشروع » و ليس حاجة قومية .

الاستغلال غير الكامل للموارد الطبيعية مثل ما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يتوفر فيها 87 مليون هكتار من المراعي .

الكفاءة في تجميع مياه الامطار لاستخدامها في انتاج الثروة الحيوانية في ASALs .

الاستخدام المستدام لمناطق الرعي و تحسينها من خلال ممارسات مقبولة بشكل جماعي .

مكافحة تآكل التربة ، باعتباره اوضح شكل لتدهور التربة ، الذي يؤثر علي الاراضي الزراعية و يؤدي الي فقدان التربة بمعدل 1.5 مليار طن حتي 2 مليار طن سنويا ، بما يعادل 35 طن للهكتار الواحد و قيمة نقدية من مليار الي اثنين مليار دولار سنويا .

التفهم ، عند الضرورة ، و تدارك دور الثروة الحيوانية في التسبب في تعرية التربة .

الفقر و الكثافة السكانية العالية .

عدم تطبيق و انفاذ سياسة الاراضي .

النزاع حول الموارد و انعدام استراتيجيات التعويض .

الممارسات غير المستدامة لاستخدام الارض .

تأثير التغير المناخي .

الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية .

الموارد الجماعية تؤدي الي وقوع المآسي للجميع .

اسكان المواطنين في المناطق الرعوية مع المحافظة علي مستويات مستدامة لقطعان الثروة الحيوانية .

مشاكل حيازة الاراضي تؤدي الي انتاجية متدنية للارض و ذلك بسبب قلة الحافز للاستثمار في تنمية الارض في قطاع الثروة الحيوانية .

الرعي الجائر و الحركات غير المنضبطة للاعداد الضخمة من المواشي في مناطق الرعي يهدد التنمية المستدامة للثروة الحيوانية التي تتطلب الاستغلال الملائم و الادارة الجيدة للبيئة .

مواجهة الادارة السليمة للاراضي الرعوية و المراعي لقيود تتمثل في عدم كفاية تخطيط استخدام الاراضي لانتاج الثروة الحيوانية و انخفاض مستوي الوعي بين مربي الماشية .

الاهداف المقترحة للسياسة :

انشاء وكالة قومية للموارد الطبيعية NRM تقوم بدعم قطاع الثروة الحيوانية وذلك بقيامها بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية علي نحو مستدام وذلك لاجل منفعة الجميع.

ادراك اهمية حصاد مياه الامطار في تحقيق الامن الغذائي وتنمية ريفية علي نطاق واسع .

تعزيز احتياطات الثروة الغابية من خلال ادارة مستدامة للرعي و اعمال استخراج الوقود و اخشاب البناء .

5. 13 الرفق بالحيوان

التحديات الرئيسية :

(انظر المرف 1 الجدول (أ 18) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء).

ان مفهوم الرفق بالحيوان يعتبر اضاءة للوقت في بلادنا و ان الطريق لازال طويل امام هذا المفهوم .

اتخاذ نهج عقلاني و مستنير نحو الطبيعة المعقدة للعلاقة بين الثروة الحيوانية ، باستخداماتها و اغراضها المتعددة ، و مآليها .

عدم وجود سياسة صريحة بشأن الرفق بالحيوان .

ضعف انفاذ التشريعات المتعلقة بالرفق بالحيوان .

قلة الوعي في قضايا الرفق بالحيوان .

الممارسات الثقافية و الدينية .

عدم كفاية متابعة تطبيق قانون الرفق بالحيوان و ذلك بسبب قلة الدعم اللوجستي و مستويات الوعي المتدنية بين جميع اصحاب المصلحة.

تحدي الفقر و الجهل و الصراع بين المفاهيم التقليدية والحديثة حول مفهوم الرفاهية.

الاهداف المقترحة للسياسة :

وضع نص قانوني او سياسة لقضايا الرفق بالحيوان مثل التعامل الانساني مع الحيوانات و الاستخدام الانساني للأنواع المختلفة من الحيوانات في مختلف الخدمات بما يشمل اعمال الانتاج و الترفيه و الابحاث و الاعمال الاخرى .

التأكد من ان الخدمات البيطرية الوطنية تتبع المعايير الدولية في التعامل مع مختلف انواع الحيوانات عند تقديم العلاج و اجراء الابحاث و انتاج المواد الحيوية .

5. 14 تعميم مراعاة النوع و القضايا المشتركة

التحديات الرئيسية :

(راجع المرافق 1 جدول (أ 19) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء) .

توفير الخدمات التي تعبر عن ادراك بان كل من الرجال و النساء يعملون في تربية الحيوانات .

تعارض الممارسات الثقافية و الدينية مع ادوار النوع .

تعارض التاثيرات الثقافية في الاغراض مع الاقتصاد الحديث .

ضعف انفاذ سياسات تعميم مراعاة النوع .

محدودية الحصول و السيطرة علي موارد الثروة الحيوانية للنساء و الشباب .

الفهم القاصر لمفهوم النوع .

في المتوسط ، تحصل النساء علي سنوات تعليم قليلة و اعباء عمل اثقل من اعمال الرجال .

تقوم النساء باداء جزء مهم من عمل المزرعة و لكن هناك جنوح لاستبعاد المرأة من السيطرة علي دخل المزرعة ووراثه الممتلكات .

تعاني النساء بشكل غير مناسب من التدهور البيئي حيث يضطرون الي السير لمسافات بعيدة لجلب الماء و حطب الوقود .

عدم وجود قوة حيوانية لاعمال الحقل يؤدي الي زيادة حدة معاناة النساء .

ارتفاع نسبة الفقر في الاسر التي تخضع لسلطة المرأة .

استمرار عدم المساواة في النوع بشكل كبير خاصة في التعليم بعد مرحلة الاساس و في التمكين الاقتصادي و التمثيل السياسي .

وجود معوقات للقدرة لتعميم مساواة النوع في صياغة و تطبيق السياسات .

التقليل باستمرار من قيمة مساهمات و امكانيات النساء و الشباب في تنمية الثروة الحيوانية .

حرمان النساء في كثير من الاحيان من الحصول علي خدمات الارشاد للثروة الحيوانية و المعلومات و الاستفادة من خطط الائتمان ، بسبب انشغالهم بالانشطة العائلية الاخرى .

الاهداف المقترحة للسياسة :

*ازالة التفاوت في النوع و ضمان مساواة النوع و تمكين المرأة باعتبار ان هذه مقومات رئيسية للتنمية الاقتصادية العاجلة و التنمية الاجتماعية .

* الحاجة الي اتخاذ خطوات حاسمة لخلق بيئة مواتية للمشاركة الفعالة للمرأة في العمليات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الاستفادة منها .

* تشجيع اتخاذ تدابير قومية لزيادة تعليم البنات و النساء و لتحسين حصولهن علي امدادات المياه و النظام الصحي ، و التركيز علي الخدمات المتعلقة بالامومة و صحة النساء و أقلمة البرامج الزراعية و التدريب الفني و المهني لاحتياجات النساء .

* التصديق علي الاتفاقيات و البرتوكولات الدولية و الاقليمية المتعلقة بحقوق المرأة و الطفل .

* اعتماد تدابير صارمة في المجال الاقتصادي لضمان الحصول المتساوي للنساء علي الموارد بما يشمل الارض و التسهيلات الائتمانية و العلم و التقنية.

* خلق وعي حول القوانين الدولية و المحلية القائمة المتعلقة بحقوق المرأة .

* تطوير استجابة سياسة شاملة تجاه الممارسات التقليدية الضارة و العنف القائم علي النوع .

* تقوية الجمعيات النسائية و منظمات المجتمع المدني .

* خلق تنسيق و شراكة قوية بين اصحاب المصلحة و ذلك لاجل ضمان زيادة تأثير السياسات و البرامج .

* تصميم و تنفيذ نماذج مشاريع مدرة للدخل للنساء الفقيرات .

* تقوية القدرة في مجالات تعميم مراعاة النوع و اعداد الميزانيات المستجيبة للنوع علي طول المؤسسات الحكومية ، و تعزيز خدمات تطوير مشاريع الاعمال لسيدات الاعمال .

* الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية سوف تكون له تاثيرات مفيدة في تقليب عبيء العمل علي الاناث في انتاج المحاصيل و ذلك من خلال الحصول

المحسن علي قوة دعم حيوانية ، وفي امكانات الحصول علي الدخل الزائد من خلال ادارة الماشية الصغيرة .

*دعم التوسع السريع في انتاج الفراريج Broiler و البيض الذي يمكن ان يكون مصدر دخل للعديد من الاسر و عادة ما يتم ادارة هذا العمل من قبل النساء .

* دعم الدور الهام الذي تقوم به النساء في انتاج الثروة الحيوانية و خاصة فيما يتعلق بتربية الماشية الصغيرة (الدواجن و الارانب و الحيوانات الصغيرة المجتره) و تجهيز و تسويق منتجات منتجات الثروة الحيوانية .

5.15 البحوث في قطاع الثروة الحيوانية

التحديات الرئيسية :

(راجع المرفق 1 الجدول (أ 20) للاطلاع علي ردود الدول الاعضاء) .

عدم وجود علماء في مجال الثروة الحيوانية و نقص في مرافق التمويل و الابحاث كما لا توجد بحوث تطبيقية كافية تهدف الي تحقيق اهتمامات المزارعين .
التكلفة العالية للاستثمار و هروب الخبرات في مجال الابحاث ، و الفهم والادراك المتدني لدور البحوث ، و انعدام نظام اولويات ملائم .

قلة الاهتمام بالابحاث في قطاع الثروة الحيوانية و ظل اجراء مثل هذه البحوث دائما ضعيف مقارنة بمجالات البحوث الاخرى مثل المحاصيل و التربة .

الاولويات الخاطئة مع التركيز غالبا علي نظم الانتاج الحديثة و الابحاث في موقع العمل .

مع موارد محدودة للارض ، هناك حاجة لاجراء تحسينات اضافية في الانتاجية للراس الواحد من الحيوان و للهكتار الواحد و ذلك لمقابلة الطلب المتزايد للمنتجات الغذائية الحيوانية.

التكثيف ، الذي يعني زيادة الطلب من قبل المنتجين للحصول علي المعرفة .

انعدام الاستدامة في نظم الانتاج الذي يعني الحاجة الي افضل للموارد و المخلفات .

تناقص مناطق المراعي الذي يتطلب نقلة في ادارة المراعي .

زيادة العولمة ، و لذا فان هناك خطر الامراض الذي يتطلب مزيدا من الاهتمام بعلم الوبائيات.

ضعف تنسيق ارشاد البحوث و عدم استرشاد السياسة بالبحوث و انعدام في البحوث التي تكون مبنية علي الطلب .

لا توجد بحوث كافية تختص بالمزارعين كما لا توجد ايضا بحوث كافية تستهدف تحقيق اهتمامهم .

أهداف السياسة المقترحة

ينبغي إعداد سياسات لمراجعة المجالات ذات الأولوية التي تتطلب إجراء أبحاث

تطوير مقترحات المشروع التي تتطلب التعاون مع الدول الأخرى والاستفادة من خبراتها في الحفاظ على الموارد الوراثية الحيوانية

تطوير واستخدام لقاحات بكتيرية وفيروسية موثوق بها وصدقية للاستعمال وأعلى تطبيق سهل لتقنيات مكافحة الأمراض

زيادة الوعي بمتطلبات التغذية والتقنية لتحقيق توازن غذائي

التفهم بصورة أفضل للتكاثر مقابل التفاعلات مع البيئة

إجراء أبحاث تتعلق بالمعرفة التقليدية والمحلية لتحسين تطبيق التقنيات الحديثة والمعرفة بين الرعاة ومقدمي الخدمات

تطوير الأبحاث التطبيقية لتلبية حاجيات المنتجين

ينبغي وضع سياسات لدراسة المجالات ذات الأولوية التي تتطلب إجراء أبحاث

16.5: فوائد التقنية الحيوية وتطبيقها

التحديات الرئيسية (أنظر الملحق 1 الجدول أ21 للردود التي تم تسلمها من الدول الأعضاء

الاعتقاد الخاطئ عن استيراد التقنية الحديثة

المعرفة غير الكاملة عن الآثار الضارة الكامنة طويلة الأجل بالنسبة للتقنية الحيوية الحديثة

القدرات الفنية والتنظيمية الضعيفة فيما يتعلق بعدم تقدير صناع القرار والجمهور للفرص التي تتيحها التقنية الحيوية الزراعية

يمكن تقديم حل جزئي فقط مع قلة التكلفة : نسبة الفائدة

لم يتم نقل التقدم التقني بصورة نظامية الى الأبحاث الزراعية الوطنية ونظام الإرشاد

الجهل بالتقنية الحيوية وقلة المهارات والقدرات لتنفيذ التقنية الحيوية والإجراء المكلف والمسائل الأخلاقية

الخوف من المجهول ومحدودية الموارد والقوى العاملة غير المدربة وغير الكافية في هذا المجال

أهداف السياسة المقترحة

استعمال التخصيب الاصطناعي للمساعدة في تحسين الانتاج الحيواني

استغلال تطبيق التقنية الحيوية للتخصيب الاصطناعي والتشخيصات الجزيئية وفتح اللقاح والتحليلات الوراثية الجزيئية

استغلال التقدم التقني الحيوي لمكافحة أمراض الحيوان بما في ذلك تطوير اللقاحات (مثل المؤتلفة ولقاحات الحمض النووي) وآليات تشخيص الأمراض (مثل وسائل ELISA, cDNA, PCR)

17.5 : حماية وزيادة الاستفادة من الموارد الحيوانية

التحديات الرئيسية :

(أنظر الملحق 1 الجدول أ22 المعني بتسلم ردود الدول الأعضاء)

الاستفادة المناسبة وحماية الأنماط الجينية السائدة من التعرية الوراثية

وإذا كانت السلالات معزولة جغرافياً (أمراض مستوطنة) كما هو الحال بالنسبة لبعض السلالات المحلية والنادرة فإن هناك خطورة تتعلق بفقدانها عند حدوث الكوارث المحلية

المعلومات عن الاستفادة المستدامة وحماية الموارد الوراثية لحيوانات المزارع محدودة ومليئة بالفجوات والثغرات

خصوبة وطول أعمار السلالات المستقدمة ضعيفة لدرجة أن الاستيراد المستمر للسلالات الغريبة ضروري

يتم التناسل دوماً بين السلالات النادرة والسلالات المحسنة بسبب قلة عدد الحيوانات الأمر الذي أدى الى انصهار صفات السلالات وإيجاد جينات غريبة الأمر الذي جعل من الصعوبة تحديد السلالات المحلية المفضلة والاستفادة منها .

معوقات العادات حول الاستفادة من موارد الثروة الحيوانية وقلة الموارد الحيوانية وبنك المورثات وتأثير تغير المناخ وقلة التوعية عن امكانيات الموارد

الحيوانية

لوحظ أنه بالرغم من تقديم الحكومة حوافز للمزارعين الذين يزرعون المحاصيل لا توجد حوافز مماثلة مقدمة للمزارعين ملاك الثروة الحيوانية أنظمة التصنيف منحازة ضد الموارد الوراثية المحلية وقلة الترويج للصفات المفيدة للموارد الوراثية المحلية والتكلفة العالية نسبياً للخصائص الوراثية

اهداف السياسة المقترحة

توفير مراكز تخصص اصطناعي ودعم ارشادي وقروض ميسرة والإمداد بموارد وراثية حيوانية مع الصفات الجينية المحسنة لتشجيع تكاثر تلك الموارد وزيادة أعدادها وإنتاجيتها.

إنشاء قواعد بيانات وإنتاجية تناسلية لسلاسل معينة من خلال أنشطة بعض هيئات الأبحاث والجامعات وشبكة الدعم ونشر المعلومات بين مربيي السلالات الحيوانية

الحفاظ على السلالات المحلية ذات الأنواع الحيوانية المختلفة بغية الحفاظ على النوع الوراثي مع السلالات المهجنة المختارة لتحسين الوراثي والإنتاجي لدعم الفكرة وإيجاد الرغبة التماثلية فيها

أهمية تحديد وضع الموارد الواثية الحيوانية ووضع استراتيجية حماية وفقاً للأولويات

ينبغي تعامل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية مع السائل المنوي والأجنة كجزء من الاستفادة المستمرة وتطوير البرامج

6. وجهات نظر الدول الأعضاء في الكوميسا حول المجالات الإضافية المحددة التي ينبغي لإطار عمل السياسة تناولها

الجدول 26: مجالات محددة إضافية ينبغي لإطار عمل السياسة معالجتها

الدولة	التحديات التي واجهتها وآليات السياسة ذات الصلة (إن وجدت) ، تعمل لمعالجة هذه التحديات
جمهورية بروندي	<p>قلة البيانات في القطاع والتي تؤدي إلى إهمال أهمية القطاع في الناتج المحلي الإجمالي</p> <ul style="list-style-type: none"> • موارد بشرية غير كافية في القطاع وسوء الإدارة في الماضي • لا يوجد تشريع مستحدث • الافتقار إلى ترويج منتجات الحيوان الأصلي • الإمدادات الغذائية غير كافية وقلة التوازن الغذائي للثروة الحيوانية • قلة المضاعفة وعناصر العلف للتصنيع في الأراضي الزراعية المركزة. • الافتقار إلى البنى التحتية المعنية بخدمات الأمراض وقلة التفقد الصحي البيطري على المستوى الوطني • نقص البنى التحتية الخاصة بالخدمات البيطرية والرقابة الصحية على مستوى الدولة • المشكلة البيئية للخدمات البيطرية (قلة سلسلة القيادة بالنسبة للخدمات البيطرية للعديد من أمراض الحيوان المستمرة أو توصية تقرير المنظمة الدولية لصحة الحيوان – أداء آلية تقييم الخدمات البيطرية. • الافتقار إلى موظفين أكفاء في هذا القطاع • القدرات التشخيصية المنخفضة في مجال المعامل البيطرية (وبالتالي قلة القدرات للاستجابة للأوبئة) • الافتقار إلى المتابعة المتعلقة بالحيوانات ومنتجاتها • الافتقار إلى لأبحاث في قطاع الثروة الحيوانية • رقابة غير كافية على نوعية الغذاء وصاصل الحيوان • خطر انقراض الجنس المحلي • رقابة غير كافية على إنتاج الغذاء وأصل الحيوان • قلة إنتاج الأسماك

جمهورية الكونجو الديمقراطية	نعتقد بأن الإطار الاستراتيجي ، بموجب الاستفسارات قيد الدراسة ، قد عالج المجالات الهامة
جمهورية مصر العربية	هناك سلسلة من التحديات في مجال حماية حدائق الحيوانات والحياة البرية يمكن تلخيصها في الآتي:- <ul style="list-style-type: none"> • دعم الموارد المالية اللازمة لتطوير حدائق الحيوانات والحياة البرية • تطوير الموارد البشرية العاملة في مجال حماية حدائق الحيوانات والحياة البرية
دولة إريتريا	يكفي ما تم ذكره آنفاً
مدغشقر	المجموعات الفقيرة هي النساء والمتسربين من المدرسة كثافة مجالات الانتاج والاستغلال , من خلال الترويج لمناطق الاستثمار والزراعة التعاقدية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
جمهورية موريشس	الثروة الحيوانية جزء لا يتجزء من الخطة الاستراتيجية الشاملة http://agriculture.gov.mu/English/Archives/pages/Ploicy –Documents- and-Reports.aspx http://agriculture.gov.mu/English/Archives/Policy/%20Documents%20and%20Reports/bprintagriju08.pdf

<p>السياسات القطاعية لتنمية الثروة الحيوانية</p> <p>السياسات المؤسسية</p> <p>اعتماد سياسات لتطوير أنظمة ثلاثة قطاعات في السودان</p> <p>اعتماد تمويل مصرفي لتطوير مجالات شبه مكثفة ومكثفة لتقليل تكاليف الانتاج ولخدمة الاستهلاك المحلي والتصدير</p> <p>اعتماد سياسات التمويل الأصغر لتطوير القطاع التقليدي بغية تطوير سياسات تسويق محلي للإنتاج</p> <p>انشاء هيئات تصدير الثروة الحيوانية لإدارة الأنشطة المتخصصة المعنية بتسويق الثروة الحيوانية واللحوم.</p> <p>الإسراع في اصدار القوانين التنظيمية لأسواق الثروة الحيوانية</p> <p>سياسات اعلامية:</p> <p>إجراء مسح للثروة الحيوانية</p> <p>تطوير احصاءات الثروة الحيوانية وقاعدة بيانات لزيادة انتاج قطاع الثروة الحيوانية والسلمية والتسويق والصادرات والأمن الغذائي</p> <p>سياسة استغلال الأراضي:</p> <p>الاسراع في تنفيذ خارطة استغلال أراضي الدولة وخاصة المراعي الطبيعية ومسارات الرُحل (الرعاة المتجولين)</p> <p>تخصيص مناطق صناعية لإيواء جميع الصناعات ذات الصلة بالانتاج الحيواني(مدينة الصناعات الجلدية)</p> <p>إدخال تربية الثروة الحيوانية في المشاريع المروية والزراعة المطرية الآلية كنوع من التكامل لتطوير أنظمة التغذية الحيوانية والانتاج</p> <p>سياسات الاستثمار</p> <p>تطوير سياسات استثمار مشجعة لجذب المستثمرين للاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية والسلمية</p> <p>تشجيع الاستثمار في مجال الدعم اللوجستي مثل « التبريد والتخزين والنقل وتغليف منتجات الثروة الحيوانية والسلمية</p> <p>تشجيع الشراكات الاستراتيجية في مجال الانتاج وخدمات التصدير</p> <p>سياسات التسويق والترويج</p> <p>تشبيط الهيئة القومية للصادرات للقيام بدورها في تمويل صادرات الثروة الحيوانية وزيادة رأس مالها والنظر في امكانية تحويلها الى شركة عامة</p> <p>انشاء البنى التحتية لدعم التسويق - وهى الطرق وخدمات النقل وقدرات التخزين وخدمات الكهرباء والمياه</p> <p>انشاء مكاتب الملحقة التجارية وخاصة في دول الخليج للترويج للثروة الحيوانية والسلمية والتسويق</p> <p>سياسات الانتاج والانتاجية</p> <p>تعزيز الجهود لاحتواء الأمراض وتقديم الخدمات المساندة وخصخصة الخدمات البيطرية بالتنسيق مع الدول والوزارات والهيئات ذا الصلة وحكومة جنوب السودان والمنظمات الاقليمية والدولية.</p> <p>إنشاء هيئة مركزية لتسويق الثروة الحيوانية واللحوم والأسماك</p> <p>إشراك مجتمعات الرعي التقليدي ومربيي الأسماك في تطوير سياسات الانتاج</p> <p>نقل التقنية وتطبيقها في تحسين الجودة الانتاجية للقطيع الوطني بغية تحسين الفرص التنافسية من خلال اختيار السلالة.</p> <p>تحسين طرق حصاد الألبان فيما يتعلق بصناعة الألبان وأنظمة الرعي التقليدي.</p>	<p>جمهورية السودان</p>
<p>١. عدم المقدره على الاتجار بالثروة الحيوانية ومنتجاتها ضمن الاقليم على أساس متساوي</p> <p>٢. هناك اتفاقية تجارة شرق أفريقيا، اتفاقية السوق المشتركة ، والتي يمكن التغلب على التحدي المذكور أعلاه من خلالها لو تم تفعيلها.</p>	<p>جمهورية أوغندا</p>

7. الإطارات المؤسسية والقانونية

1.7: الإطارات المؤسسية

يوفر الجدول 24: الملحق 1 للدولة العضو تفاصيل إطاراتها المؤسسية الواردة تحت الفئات الخاصة والحكومية والمدنية المجتمعية. النموذج - بكل المقاييس- هو الذي تنظم وتقدم الدولة من خلاله خدمات الثروة الحيوانية مع القطاع الخاص بالتركيز بصورة أكبر على المدخلات وبعض خدمات السلع الخاصة . ويستمر المجتمع المدني في القيام بدور هام في سد الفجوات وخاصة في المناطق النائية المفتقرة الى الخدمات.

يعاني القطاع من قلة الشراكات العملية والفعلية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المدنية والعديد من خطوط التصدع ضمن هذه الكيانات- كما هو الحال بالنسبة للفصل بين صحة الحيوان والانتاج الحيواني وعدم وضوح العلاقة المتسمة دوماً بالنزاع بين المهنيين ومساعدى المهنيين والى أن تتم معالجة هذا الفصل فسوف يستمر قطاع الثروة الحيوانية في عدم العمل بكفاءة وتفشل الاستثمارات في تحقيق العائدات المرجوة.

تم استخدام المبادرات الأخيرة لمعالجة الحواجز المؤسسية وشملت تشجيع قيام شراكات بين القطاعين العام والخاص والتحرك نحو عقلنة خدمات الثروة الحيوانية واعداد لائحة خدمات من قبل الحكومة بينما يكون تقديم الخدمات من اختصاص القطاع الخاص، واعداد محور سياسة عن الثروة الحيوانية في العديد من الدول الأعضاء بحيث يمكن بحث سياسة الثروة الحيوانية والاستراتيجية وتقديم الخدمات والاتفاق على ذلك في منتدى عريض القاعدة لأصحاب الاختصاص في هذا القطاع

2.7: سياسات التنسيق والتنفيذ

يتناول الجدول أ: 25: في الملحق 1 تفاصيل كيفية تنسيق السياسات وتنفيذها في الدول الأعضاء في الكوميسا. يتمثل النموذج السائد في الوزارة المعنية وهى في العادة وزارة الزراعة التي تضع السياسة التي تهم صاحب الاختصاص ومع مستوى - مستوى رسمى في بعض الحالات لاستشارة صاحب الاختصاص علماً بأن المسؤولية تقع عموماً على عاتق القسم المعني.

ظل الاعتقاد السائد منذ فترة طويلة بأن مصالح قطاع الثروة الحيوانية تحظى بخدمة أفضل عندما تتولاها الوزارة المعنية بالثروة الحيوانية لأن الاهتمام بالمحاصيل يأخذ النصيب الأكبر من الزمن والموارد في وزارة الزراعة. وهذا الاهتمام معمول به بصورة أفضل في الدول الأعضاء التي موارد ثروة حيوانية معقولة حيث أن وزارة الثروة الحيوانية أو الموارد الحيوانية هي المعيار. عانت دول أخرى من مشاكل بسبب تغيير شكل الوزارة- مثل انشاء وزارة منفصلة للثروة الحيوانية أو دمجها ضمن وزارة الزراعة.

نقطة الضعف المشتركة في تنسيق وتنفيذ سياسات قطاع الثروة الحيوانية هي أن مسؤولية تنفيذ عناصر الصحة والانتاج والتسويق منفصلة لاقسام مختلفة وتحت إدارات مختلفة عموماً. ومع تزايد الاهتمام لزيادة الانتاج والانتاجية والقيمة المضافة الى جانب سلاسل سوق الثروة الحيوانية فان هناك حجة قوية مطروحة بصورة متزايدة لاعتماد أنظمة تجعل أنشطة الصحة والانتاج والتسويق في اطار عمل أكثر تنسيقاً ويقم بها فرق عمل مؤهلة وذات كفاءة ومتعددة الأطراف

3.7: التواصل وبناء القدرات

يتضمن الجدول أ. 26 في الملحق 1 تفاصيل عن كيفية تحقيق التواصل وبناء القدرات في الدول الأعضاء في الكوميسا.

تتيح محاور سياسة الثروة الحيوانية الوطنية التي أنشئت بتمويل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي - المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية - والتي نفذت برنامج تعزيز الحوكمة البيطرية في برنامج افريقيا خدمات تواصل ذات أهمية بالغة لأصحاب الاختصاص في قطاع الثروة الحيوانية، فالهدف منها تمكين توصيل ما يهمها الى المعنيين وذلك فيما يتعلق بوضع السياسات والاستراتيجيات والإطار القانوني لتنمية قطاع الثروة الحيوانية المحلية. وهذه المحاور مكملة للأشكال التقليدية للتواصل ضمن نطاق الثروة الحيوانية في أشكال متنوعة بما في ذلك الجمعيات وعلى رأسها جمعيات المزارعين الشبان وأندية المرأة وجمعيات المنتجين أو المزارعين ومجموعات السلع الاندية المهنية وجمعيات التصنيع والتعاونيات التسويقية ومجموعات اللوبي الصناعي. ويمكن لهذه المجموعات تنظيم دورات تدريبية ومعارض يتم نشر المعلومات والمعرفة من خلالها. وسوف تدعو البعض منها خبراء يتحدثون في مختلف الخلفيات إما من داخل أو خارج الدولة وذلك لإعطاء خبرات جديدة ومعرفة من خلال المؤتمرات والندوات.

ترسخت مبادرة بناء قدرات مهمة موجهة نحو تنمية مهنية مستمرة للبيطريين ومساعدتهم في دول الكوميسا وحصلت على تأييد قوي ودعم لرؤية الاعتماد الرسمي من قبل جميع الدول الأعضاء لبرامج التنمية المهنية المستمرة ونشرها. وتوفر هذه المبادرة طريقة فعالة جداً وقليلة التكلفة لضمان تزويد مقدمي خدمات ثروة حيوانية بمعرفة ومهارات حديثة لتلبية مطلوبة لتلبية متطلبات المستويات المتزايدة بشدة والمعنية بالانتاج والانتاجية إذا أُريد تحقيق أهداف عام 2050م المعنية بأغذية الموارد الحيوانية من داخل القارة. هناك حاجة أيضاً لمثل هذه المهارات متى ما كانت هناك فرصة لتطوير مستويات عليا هامة لنشاط القيمة المضافة تجاه مضاعفة منتجات الثروة الحيوانية الأولية مع فوائد كبيرة في شكل دخل ونتاج محلي اجمالي والتشغيل - خاصة بالنسبة لأولئك الخريجين العاطلين عن العمل والخريجين الذين تلقوا دورات تدريبية فنية.

4.7 الاتصالات وتبادل المعلومات

يتضمن الجدول أ. 27 من الملحق 1 تفاصيل عن الوضع الراهن لتبادل المعلومات والاتصالات من قبل الدول الأعضاء في الكوميسا. فقد ذكرت معظم الدول الاعضاء انها تستخدم أنظمة المنظمة العالمية لصحة الحيوان (نظام معلومات صحة الحيوان العالمي) والاتحاد الأفريقي - المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية - (نظام معلومات الموارد الحيوانية) علماً بأن لدى بعض الدول الأعضاء تحتفظ بأنظمة معلومات ثروة حيوانية وطنية ولكن هذه الحالات استثنائية إذ لم تكن قانوناً. وقد ذكرت العديد من الدول الأعضاء أنها أنشأت مواقع الكترونية يمكن من خلالها الحصول على معلومات تتعلق بقطاع الثروة الحيوانية حيث تنشر هذه المعلومات أحياناً وبصورة واسعة في موقع وزارة الزراعة مع أن هذه المواقع تفتقر الى التحديث أو الصيانة.

تتمثل نقطة الضعف في استخدام أنظمة تبادل المعلومات والاتصالات في التباينات بين إدارات قطاع الثروة الحيوانية الوطنية والإقليمية والمحلية رأسياً وأفقياً. إذ تعتمد العديد من الأنظمة على التقرير الورقي مع عائق اضافي يتعلق باللامركزية التي تطلبت موظفي خدمة ميدانية لكتابة تقرير الإدارات المحلية بدلاً من رفع تقارير الى السلطة الفنية الوطنية مباشرة.

وعموماً ظل قطاع الثروة الحيوانية بطيئاً في اعتماد أنظمة اتصالات وتبادل المعلومات مع مستوى أداء وكفاءة ضعيفة لتقانة المعلومات والاتصالات من قبل الإدارة والمسؤولين عن تقديم الخدمات. وقد أُهدر الكثير من الوقت وانفاق المال في عقد اجتماعات وندوات وكانت النتائج محدودة للغاية من حيث التأثير بشكل عام. ومع هذا فان هناك رغبة في الحفاظ على الوضع السائد ومقاومة في اعتماد آليات تبادل المعلومات والاتصالات الإلكترونية الأكثر تكلفة. هناك حاجة الى بذل المزيد من الجهد للحث على قبول الفوائد التي تقدمها هذه الآليات لتنفيذ البرامج ومراعاة الوقت الحقيقي لمراقبة تنفيذ الحلول والأفكار المنبثقة عنها.

الكوميسا بحاجة الى اعتماد موقف قوي لتشجيع ودعم قبول الفكرة والاستفادة من أنظمة الاتصالات وتبادل المعلومات الحديثة خاصة وأنه ينبغي تشجيع قطاع الثروة الحيوانية بشدة على استخدام الوسائل الإلكترونية في جميع مناحي الأعمال مع التأكيد بصفة خاص على التواصل الإلكتروني بين القطاعات والمختصين ولتقديم مواد تعليم حديثة وذات جودة لرفع مستوى كفاءات ومعرفة مقدمي الخدمات المكلفين بزيادة انتاج الثروة الحيوانية مع الانتاجية والقيمة المضافة.

5.7 الإطار القانوني

يتضمن الجدول أ. 28 الوارد في الملحق 1 تفاصيل الوضع الراهن للإطار القانوني لقطاع الثروة الحيوانية في دول الكوميسا. وقد أشارت المنظمة العالمية للموارد الحيوانية الى انعدام التشريع المتعلق بالبيطرة وقالت أنه غير صالح ويشكل فجوة مستمرة في العديد من الدول الأعضاء وهذا ما تضمنه الجدول أ. 28 والذي يظهر وجود تشريعات غير صالحة في بعض الدول الأعضاء بينما تعود تواريخ بعض التشريعات الى أكثر من مائة عام، كما أن هناك عدد مقدر من الدول الأعضاء التي راجعت التشريعات وقامت بتحديثها مؤخراً. وقد ساعدت المنظمة العالمية للموارد الحيوانية هذا العمل في السنوات الأخيرة تحت مظلة «برنامج دعم تشريعات البيطرة» حيث أتاحت الفرصة للأعضاء في المنظمة العالمية للموارد الحيوانية للحصول على دعم فني تخصصي وإرشادات من قبل خبراءها المدربين والمعتمدين.

ظلت غالبية دول الكوميسا تواجه تحديات فيما يتعلق بإكمال عملية مراجعة وتحديث تشريعاتها بغية تقديم اطار قانوني ملائم وشامل لزيادة الانتاج والانتاجية والقيمة المضافة الى جانب سلاسل القيمة المضافة للثروة الحيوانية. المجالات المهمة في هذه العملية هي مواجهة تحديات مواءمة التشريع بين الدول الأعضاء المجاورة لتسهيل التجارة العابرة للحدود وحركة الثروة الحيوانية والبرامج المشتركة لمحاربة أمراض الحيوانات العابرة للحدود. أما المجال الثاني فيتعلق بالالتزام، إذ أنه بينما تحتم الضرورة توفير المزيد من الوقت والجهود لمراجعة وتحديث التشريعات، لن يتحقق أي مكسب مادي في الفشل بالالتزام بالاطار القانوني الجديد. كما إن استراتيجية العصا والجزرة التي تشجع على الالتزام بحاجة الى التطوير الى جانب عمليات مراجعة التشريعات وعليه فإن الحاجة الملحة لإنجاح هذه المجالات حقيقية وتتطلب إجراء مشاورات مع أصحاب الاختصاص

6.7: رقابة وتقييم السياسات

يتضمن الجدول أ.29 في الملحق 1 تفاصيل الوضع الراهن عن رقابة وتقييم سياسات قطاع الثروة الحيوانية في دول الكوميسا فيما يبدو أن هناك قلة من الدول الأعضاء التي لديها أنظمة رقابة وتقييم نشطة. وينبغي ملاحظة أنه لم تشر أي دولة عضو إلى آليات المنظمة العالمية للموارد الحيوانية المعنية بتحليل الفجوة بالرغم من إجراء جميع الدول الأعضاء في الكوميسا عملية تقييم أداء آلية تقييم الخدمات البيطرية إلى جانب تحليل الفجوة. ومع تقييم 38 كفاءة هامة تحت العناصر الأربعة التي تتناول الموارد والقدرات الفنية وأصحاب الاختصاص والأسواق يوفر «أداء آليات الخدمات البيطرية» (PVS) وآليات تحليل الفجوة بيانات مهمة ومواعدة عن أداء الدول الأعضاء وقدراتها في تنفيذ السياسات. تتضمن آليات خارطة طريق المنظمة العالمية للموارد الحيوانية التي تعطي مؤشراً لتقييم الكفاءة الشاملة وأي تغيير - بمرور الزمن - في ذلك التقييم تجاه زيادة الانتاج والانتاجية والقيمة المضافة إلى جانب سلاسل قيمة الثروة الحيوانية. ومن الأجدر أن تنتهج الكوميسا بالتعاون مع المنظمة العالمية للموارد الحيوانية سياسة تطوير استعمال آليات تقييم الخدمات البريطانية وتشجيع الدول الأعضاء على إجراء تقييم سنوي مع تقييمات دورية مستقلة وفقاً لما طرحته المنظمة العالمية للموارد الحيوانية.

8. اطار سياسة الثروة الحيوانية الخاص بالكوميسا والدول الأعضاء الموائم لإستراتيجية تنمية الثروة الحيوانية المعنية بافريقيا

وحيث أن قرار كل دولة عضو - فيما يتعلق بالفئات والمحتوى المفصل لسياسات ثروتها الحيوانية من اختصاصها ، هناك فرصة - إذا وحدث مجموعة دول الكوميسا التسعة عشر نهجها ومواردها - للمساهمة بفعالية في مستقبل القارة وتوسيع نطاق الطلب المتزايد على أغذية الموارد الحيوانية. ومن أجل تحقيق هذه الفرصة تحتاج السياسات المعتمدة إلى التركيز على الموضوع ومواءمته وإيجاد بيئة مناسبة لدعم منتجي الثروة الحيوانية لزيادة انتاجهم وانتاجيتهم والقيمة المضافة إلى جانب سلاسل قيمة الثروة الحيوانية ذات الأولوية والمنشودة وذلك على أوسع نطاق.

تطرح استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لافريقيا - والتي تم نشرها مؤخراً بمصادقة من الاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الافريقي - أهدافاً استراتيجية وإجراءات واضحة جداً تدعو إليها الحاجة لتعزيز الانتاج والانتاجية والقيمة المضافة إلى جانب سلاسل القيمة المضافة للثروة الحيوانية. وتتضمن الاستراتيجية ارشادات جاهزة لوضع اطار عمل سياسة ثروة حيوانية موجه وموائم. يمكن كل دولة عضو - في حال اعتماده - لإيجاد بيئة مناسبة جداً تحتاج إليها لدعم تنفيذ استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية الافريقية. ويتناول القسم التالي هذا الوضع من خلال وضع اطار سياسة الكوميسا للثروة الحيوانية الموائم عن كئيب مع استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية والداعم له.

1.8: سياسات تنفيذ الهدف الاستراتيجي رقم 1: لجذب المستثمرين من القطاعين العام والخاص إلى جانب سلاسل قيمة الثروة الحيوانية.

1.1: تحديد ووضع وتطوير سلاسل القيمة ذات الأولوية مع الميزة المقارنة على نطاق المستويات الوطنية

1.1.1: الإشراف وتشجيع الدول الأعضاء على وضع وتحليل ومقارنة سلاسل القيمة

تحليل سلاسل القيمة السائدة وتحديد فرص تعزيزها

توثيق سلاسل القيمة السائدة الحيوانية في التجمع الاقتصادي الاقليمي والدول الأعضاء

تسهيل تطوير ونشر اطار تحليل سلسلة القيمة المواءمة.

توثيق وتحديد تدفقات تجارة الحيوان والمنتجات الحيوانية عبر الدول والاقليم لإرشاد عملية صنع القرار وتشكيل استراتيجية في مجالات صحة الحيوان والتجارة

2.1.1: اختيار واستهداف سلاسل القيمة الاستراتيجية مع الميزات المقارنة

تطوير أولويات سلاسل القيمة التي يكون للدول الأعضاء فيها ميزة مقارنة.

تقديم ارشادات عن سياسة التدخلات لدعم سلاسل القيمة الوطنية

2.1: زيادة الاعتراف بقيمة الأصول والفوائد الاقتصادية الاجتماعية وامكانيات قطاع الثروة الحيوانية .

1.2.1: تشجيع الدول الأعضاء على إجراء دراسات عن قيم الأصول والفوائد الاقتصادية الاجتماعية وامكانيات قطاع الثروة الحيوانية

التطوير والاعتراف بقيم الأصول والفوائد الاقتصادية الاجتماعية وامكانيات قطاع الثروة الحيوانية

2.2.1: تطوير الترويج المدعوم بالدليل عن فوائد القيمة وفوائد الثروة الحيوانية

التحسن عن طريق بناء القدرات في استخدام آليات تقييم الأداء السائد (المنظمة العالمية لصحة الحيوان-أداء آلية تقييم الخدمات البيطرية)، آلية الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية، *Extrapolat*، *Easypol* ومهارات الإدارة والتخطيط للاسترشاد في تنمية الثروة الحيوانية.

تقديم دعم مؤسسي مباشر للمنظمات الإقليمية ذات الاختصاص من خلال تعزيز الترويج لمهارات سياساتها على وجه الخصوص ودعم مشاركتها في آليات الحوار المعني بالسياسة لدعم التجارة في مجال السلع الحيوانية.

3.1: تقديم وتنفيذ سياسات الاستثمار والحوافز والإطارات التنظيمية للقطاعين العام والخاص لزيادة أداء سلاسل قيمة الثروة الحيوانية ذات الأولوية

1.3.1: ايجاد شروط مناسبة وحوافز لدعم الاستثمارات الخاصة

2.3.1: أطر استثمار محددة لسلاسل القيمة ذات الأولوية

3.3.1: تطوير وتأسيس آلية تمويل جديد دعماً لسلاسل القيم

4.3.1: تحسين الصلات والتعاون بين القطاعات لتعزيز التمويل العام وضمان التنمية البنيوية لدعم سلاسل قيمة الثروة الحيوانية.

4.1: وضع آليات حماية لتقليل تأثير العوامل الخارجية السلبية على السلع العامة

1.4.1: تطوير وتنفيذ سياسات تحمي السلع العامة ضد العوامل الخارجية السلبية

2.8: سياسات تحقيق هدف الاستراتيجية الثاني : لزيادة انتاج الثروة الحيوانية وصحة الحيوان لزيادة الانتاجية ومرونة أنظمة انتاج الثروة الحيوانية.

1.2: زيادة جودة العلف وجودته والحصول عليه وعلى والماء.

1.1.2: تشجيع الدولة العضو على إعادة توصيف وتقييم الإمكانيات وميزات المقارنة المتعلقة بمختلف المناطق البيئية الزراعية لملاءمة أنظمة الانتاج والبيئات على افضل حال وذلك وعلى المستويات الوطنية

2.1.2: الوصول الآمن الى الموارد الطبيعية (المراعي والماء) المهمة لإنتاج الثروة الحيوانية على المستويات الوطنية

تسهيل تعزيز الحوكمة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المعنية بالتداخلات بين المحصول والثروة الحيوانية والحياة البرية بغية تحسين عملية الوقاية ومعايش المجتمع والتنوع الحيوي وتقليص تدهور الأراضي.

تسهيل التعليم المقارن الاقليمي حول مسائل تطوير المراعي

جمع وتغليف ونشر وتسهيل اختبار افضل الممارسات المتاحة من موارد المجال العام من قبل الدول الأعضاء والتجمعات الاقتصادية الاقليمية .
تنسيق السياسات وادارة الموارد الطبيعية العابرة للحدود والاسراع في تفعيل برنامج اتفاقية مكافحة التصحر الاقليمي حول إدارة الأعلاف (TPN3) .
نشر وتسهيل الإحلال المحلي والإسراع في إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ إطار سياسة الاتحاد الأفريقي للرعي في أفريقيا

3.1.2 : دعم الدول الأعضاء في إعداد خطة دعم للماء واستخدام إطار سياسة إدارة ، والتخزين والوقاية ونماذج الأعمال ومد شبكات المياه الجوفية والسطحية

4.1.2: دعم الدول الأعضاء لجرد موارد العلف وتطوير وتنشيط سياسات وأنظمة متعلقة بالأبحاث وتطوير الأعلاف

5.1.2: زيادة الحوافز والشراكات ونماذج التقديم او التسليم لزيادة الوصول ومضاعفة واستغلال تقنيات العلف السائدة

6.1.2: دعم الدول الأعضاء على ايجاد مناخ ملائم ونماذج وحوافز لزيادة انتاج العلف التجاري والتصنيع والتسويق والاستفادة

7.1.2: تطوير وتكامل أنظمة انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

تسهيل نقل التقانة المتعلقة بالية معنية تخص الحيوان على وجه الخصوص والإدارة المتكاملة للإغذية.

تطوير وتعزيز الهدف المزدوج/ محاصيل الغذاء والعلف

انتاج العلف في الاقليم مع الإمكانية الكبيرة والنقل في مناطق الطلب الشديد.

تطوير وتعزيز استراتيجيات حماية العلف.

دعم تطوير أعمال انتاج الثروة الحيوانية التجارية بصورة مكثفة حول المدن الساحلية الكبيرة.

2.2 : تحسين أنظمة صحة الحيوان وتقليل تأثير أمراض الحيوان على الإنتاج ونتاجية الثروة الحيوانية والصحة العامة.

1.2.2: تعزيز حوكمة البيطرة وأنظمة صحة الحيوان وتقديم الخدمات

النهوض بأفضل ممارسة لبرنامج بيطري حكومي / الدروس المستفادة وتشجيع الدول الأعضاء على فعل نفس الشيء.

إجراء دراسات تجريبية تتناول مجالات الحوكمة البيطرية التي لم يشملها البرنامج الحكومي البيطري ودعم الدولة العضو.

الاستناد الى التوعية المعنية بتعزيز الحوكمة البيطرية في برنامج أفريقيا بشأن الحاجة الى تغييرات مؤسسية وعمليات التنفيذ في قطاع الثروة ودعم الدولة العضو لفعل نفس الشيء

تعزيز وتطوير الجودة وتقديم خدمات بيطرية متكاملة خاصة بالقطاعين العام والخاص (تشمل تسريع تقديم القطاع الخاص لخدمات السلع العامة) ومشاركة القطاع الخاص في تطوير الثروة الحيوانية.

تشجيع الدول الأعضاء على إيجاد بيئة سياسة مناسبة وتنفيذ المبادئ التوجيهية لتقديم خدمات ثروة حيوانية متكاملة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك تقديم خدمات صحة الحيوان.

تسهيل تطوير الدول الأعضاء لبرامج ارشادية عن صحة الحيوان للأغراض التجارية وأنظمة الانتاج المكثف والمختلط من خلال تحليل ونشر أفضل نماذج الممارسات السابقة والسائدة.

تشجيع تطوير الدول الأعضاء للتعليم المدعوم بالخبرة (التعليم من خلال الممارسة) والمعرفة الأهلية وتطوير التقنية المناسبة.

مساعدة الدول الأعضاء على تحسين الالتزام بمعايير الأداء للمنظمة العالمية لصحة الحيوان بغية بتقديم خدمات صحة الحيوان

تشجيع الدول الأعضاء على بناء القدرات المؤسسية وتعزيز الموارد البشرية والمالية والبنى التحتية المادية تمثيلاً مع نتائج أداء آلية تقييم الخدمات البيطرية.

تشجيع الدول الأعضاء على تحديد الفجوات المعرفية وتطوير/أدوات تخصيص والحصول على تقنية جديدة لزيادة الرقابة على الأمراض ورقابة واعداد تقرير وتشخيص

2.2.2: تشجيع الدول الأعضاء علي تقوية ومواءمة منهج بيطري والتدريب والاستمرار في التطوير المهني تمثيلاً مع المبادئ التوجيهية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان

تقوية الشراكة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والبحثية وتسهيل إقامة منتدى دوري لرؤساء مؤسسات التعليم المعنية من أجل تبادل المعلومات والمعرفة حول التطورت والابتكارات والمسائل الراهنة في قطاع موارد الحيوان وبالتالي استخدام هذه الجوانب للتوصل الى مناهج مشتركة حول تحديث منهجها الدراسي وتحقيق الكفاءات من اليوم الأول.

تطوير اطار مواءمة المنهج الدراسي للتدريب

تعزيز القدرات الرئيسية للمؤسسات الوطنية الاقليمية المعنية بصحة الحيوان وغالبها في مجال رقابة الأمراض واعداد التقارير والتشخيص والاستعداد للطوارئ والاستجابة.

بناء قدرات الموارد البشرية والمؤسسية على جميع المستويات بغية تشجيع تنمية الأبحاث ونشر ذلك لقطاع الثروة الحيوانية الفرعي على كل المستويات.

التعاون مع الشركاء المعنيين ومؤسسات التدريب في تطوير وتنفيذ برامج التدريب والاستمرار في تطوير منهج تعليمي للموظفين في مجال صحة الحيوان لتحسين القدرات الفنية والإدارية لأنظمة صحة الحيوان.

تشجيع الهيئات التشريعية البيطرية في الدول الأعضاء على تطوير واعلان المبادئ التوجيهية واللوائح المعنية بالتنمية البشرية المستمرة

تشجيع قدرات مؤسسات ومنظمات التجمع الاقتصادي الاقليمي والدول الأعضاء على تطوير المواد التعليمية المعنية بالتنمية المهنية المستمرة التي ترقى بمستوى المهارات الفنية والإدارية للمهنيين في القطاعين العام والخاص من أجل لتقييم المباشر بواسطة المنبر الإلكتروني

3.2.2: تشجيع الدول الأعضاء على مواءمة وتطبيق التشريعات البيطرية والدوائية وتحسين الالتزام بمعايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان والرعاية

تشجيع بناء القدرات وتطوير التشريعات والإجراءات والمبادئ التوجيهية للرقابة والوقاية من الأمراض.

تشجيع ضمان جودة المصل البيطري والدواء والكواشف وتطوير أنظمة التسليم

مواءمة نهج التقييم النوعي للمخاطر ايجاد مرونة تجاه صحة الحيوان والطوارئ الحيوانية المنشأ

تحسين الإلتزام بمعايير أداء المنظمة العالمية لصحة الحيوان بغية تقديم خدمات صحة الحيوان.

. المشاركة وتشجيع الدول الأعضاء فيما يتعلق بعمليات وضع معيار صحي وتشجيع لجانها الوطنية المعنية بمعايير الصحة والصحة النباتية وفقاً لما قرره رؤساء دول الاتحاد الأفريقي .

زيادة بناء قدرات الدول الأعضاء لتنفيذ الإلتزام بمعايير صحة الحيوان بما في ذلك رعاية الحيوان وتشجيع الدول الأعضاء على تطوير وتنفيذ نهج توثيق صحة الحيوان فيما يتعلق بالتكيف

تطوير استخدام المعايير والمبادئ المتاحة مثل التقسيم ومبدأ التساوي والتجارة القائمة على السلع والتوثيق والآراء مثل المتابعة لزيادة التجارة الإقليمية

4.2.2: الوقاية والقضاء على الأمراض وأمراض الحيوان الأولية بصورة مضطربة

بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي/المكتب الإفريقي للموارد الحيوانية

تنسيق وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتشكيل وتنفيذ وتقييم الإطار والإستراتيجيات الإقليمية الخاصة بالتجمع الاقتصادي الإقليمي من أجل الوقاية والوقاية المستدامة والاستجابة للطوارئ وإعطاء أولوية لأمراض الحيوان العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ في الثروة الحيوانية. والنحل والأسماك. سيكون التركيز على *PPR, ASF, NDCBB* (الغذاء الذي مصدره الحيوان) ما يتعلق بمبيدات الحشرات ودعم الدول الأعضاء من أجل:

تعزيز الأمن الحيوي وتطوير برامج جيدة وأمنة وخاصة فيما يتعلق بالدواجن والنحل وزراعة الأسماك من أجل الوقاية الفعالة من الأمراض.

تعزيز عملية الإبلاغ عن الأمراض وإدارة وتبادل المعلومات الصحية وتقديم الدعم واتخاذ الوقاية من المرض ومكافحته في الوقت المناسب

تطوير استراتيجيات مكافحة وجمع وتوحيد بيانات وتبادل المعلومات الخاصة بالأمراض لتسهيل تنسيق ومواءمة إجراءات إدارة الأمراض.

تسهيل واعتماد واستغلال الدول لأعضاء لآليات الأولية في مجال الأمراض واختيار الأمراض الرئيسية للحيوانات العابرة للحدود والأمراض التي مصدرها الحيوان فيما يتعلق بالثروة الحيوانية والحياة البرية والنحل والزراعة السمكية

التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية ذات الصلة لتحديد حاجيات الأبحاث لدعم إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج المعنية بالمكافحة والوقاية من الأمراض

. تنسيق ودعم الدراسات للحصول على المعرفة عن والتأثير الاقتصادي والاجتماعي لأمراض الحيوانات العابرة للحدود - التي تشكل أولوية - لزيادة الدعم وتحسين المكافحة

إنشاء/تعزيز آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة فيما يخص الأمراض، وآليات دعم القرار بشأن تفشي الأمراض وحدوث حالات طارئة أخرى.

تطوير نماذج لشراكة - أكثر فعالية - مع المكتب الإفريقي للموارد الحيوانية والدول الأعضاء بما في ذلك استخدام تقنيات إعلام حديثة

5.2.2: دعم آليات صحية واحدة وتنسيق شامل ب مواءمة المكافحة والوقاية من الأمراض وذلك تمشياً مع برنامج الإتحاد الإفريقي للتكامل

تسهيل وتنسيق تطوير وتنفيذ برامج ومشاريع الوقاية من أمراض الحيوان المعينة وتخفيف أثرها ، وتحديات الأمن الغذائي ومكافحة الأوبئة المتعلقة بالأمراض ذات الصلة بالغذاء

تطوير آليات صحية واحدة على المستويين الإقليمي والوطني وتفعيل التواصل المعلوماتي والعمل نحو الاتفاق الجماعي في الرأي بين أصحاب الاختصاص لصالح آليات تنسيق تعاوني فعال بين القطاعين الحيواني والعام والاستجابة في الوقت المناسب والإدارة الفعالة للأمراض التي مصدرها الحيوان

تعزيز التعاون الرسمي بين وزارات الصحة والموارد الحيوانية والتنمية المشتركة للإستراتيجيات من أجل مكافحة الأمراض التي مصدرها الحيوان والأمراض المهددة للسلامة الغذائية

تطوير وتنسيق مراجعة وإصلاح السياسات والتشريعات الصحية لاعتمادها كمنهج صحي واحد

تعزيز المهام الرئيسية للصحة العامة البيطرية، بما في ذلك الرقابة المتكاملة للسلامة الغذائية والفُضالة، فيما يتعلق بالمواد الغذائية التي مصدرها الحيوان.

تعزيز الرقابة والوقاية ومكافحة الأمراض التي مصدرها الحيوان والأمراض الناشئة مع احتمالات تفشي الأوبئة.

رقابة المضادات المايكروبية والأدوية الأخرى ومخلفات مبيدات الحشرات. يم تطوير معايير جيدة للإنتاج الحيواني والأمن الحيوي ومعايير الأمان لتقليص

خطر نقل أمراض الفُضالة الى الإنسان.

تحديد وإعطاء أولوية في الإهتمام بالأمراض التي مصدرها الحيوان ومهددات الأمن الغذائي على مستوى الدول الأعضاء . ويمكن أن يكون التركيز الرئيسي على داء الكلب والسل الرئوي والحمى المتموجة و HPAI والمهددات الناشئة المتعلقة بالأمراض التي مصدرها الحيوان والتي تشكل أهمية كبيرة

2.2.3: تحسين الامكانيات الوراثية وأداء الحيوانات

21.3.2:تشجيع الدول الأعضاء على الإسراع في تحسين المجالات الوراثية والحصول على سلالات مناسبة ومنتجة ومتكيفة تتماشى بصورة أفضل مع أنظمة الإنتاج/البيئات مدعومة بمبادرة الأبحاث الجديدة والتنمية والأعمال والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقانة المعلومات والاتصالات

2.3.2 : صياغة وتطوير إطارات سياسة ومؤسسية داعمة وشاملة ومتكاملة للإدارة المستدامة للموارد الوراثية الحيوانية

3.3.2: تشجيع الدول الأعضاء على إجراء جرد وتصورات خصائص والاستفادة من الموارد الحيوية الأصلية (مثل أمراض المعدة ومايكروبات الألبان والصفات الوراثية.) مع امكانية التطبيقات الصناعية والمتعلقة بالأعمال في نظام الانتاج الأفريقي

4.3.2:تشجيع الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ برامج وقاية سلسلات بصورة مبتكرة ومستدامة على المستويين الوطني والاقليمي

5.3.2:تشجيع الدول الأعضاء على تطوير أنظمة تحويل مناسبة وأكثر فعالية للمادة الوراثية المناسبة الممتازة

6.3.2: تشجيع الدول الأعضاء على تطوير ودعم وجود شراكات عامة بين القطاعين العام والخاص ونماذج الأعمال المتعلقة بالنسل ونقل الموارد الوراثية المناسبة.

4. تشجيع تكثيف أنظمة انتاج الماشية

2.4.1 تحديد المناطق ذات المستقبل الواعد لتكثيف وتطوير نماذج مناسبة على المستوى الوطني .

2.4.2 دعم الدول الأعضاء لتهيئة بيئة مواتية لدعم وتحفيز وبناء القدرات اللازمة لتحويل إلى انتاج أكثر كثافة وإدارة العوامل الخارجية

صياغة الاستراتيجيات وبناء القدرات لتفجير طاقات أنظمة انتاج الثروة الحيوانية الرئيسية والناشئة .

2.4.3 دعم الدول الأعضاء للقيام بحوث مبتكرة وتطوير أنظمة التكثيف ، وترقية وتحسين نشر التقنيات القائمة .

تطوير وتسهيل تنفيذ أنظمة تسجيل الحيوانات وذلك في سبيل مراقبة مؤشرات انتاجية الثروة الحيوانية .

2.5 تعزيز خدمات صحة والأنظمة البيئية :

2.5.1 دعم الدول الأعضاء لتهيئة بيئة مواتية وتعزيز الابتكار والحوافز والشراكات بغرض تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري وايقاف التدهور وغيره من الآثار السالبة .

تطوير ومساندة تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل والأطر التشريعية الاقليمية الخاصة بالمحافظة على البيئة واستغلالها في اطار خطة العمل الكونية .

دعم الدول الأعضاء لتشجيع/تسهيل اعادة تأهيل أراضي المراعي وحصاد المياه واستعادة الأنظمة البيئية الإحيائية بما فيها مواطن الكائنات الأرضية والمائية التي اعترها التدهور وكذلك استعادة التنوع الإحيائي والمناظر الطبيعية إلى جانب التنمية المستدامة لمواطن الحياة البرية والمواطن المشتركة ما بين الماشية وبني البشر فضلاً عن إدارة النزاعات وخلافها .

رصد وتجميع ونشر وتسهيل اختبار أفضل الممارسات المتاحة .

تنسيق إدارة الموارد الطبيعية العابرة للحدود وعلى وجه الخصوص الثروات الحيوانية ، إلى جانب التدخلات والسياسات ومساندة التدابير الإقليمية المتعلقة بالاستغلال المشترك لثروات الحياة البرية والفصائل الكثيرة الهجرة .

2.5.2 مساندة الدول الأعضاء لتهيئة البيئة المناسبة لاضفاء الطابع المؤسسي على خدمات النظام البيئي إلى جانب توليد الحوافز اللازمة لتعزيز خدمات النظام البيئي للماشية بما فيها خدمات التنوع الإحيائي وأرصدة الكربون واعادة تدوير المواد الغذائية والإسهام في اعادة تغذية الأنظمة المائية .

تعزيز تنوع ثروات الماشية الرئيسية فيما بين الأنظمة البيئية للانتاج المختلط والمناطق المحمية وذلك من خلال دعم أنظمة إدارة الأرض المستدامة المتعلقة بالأراضي المشتركة ما بين الحيوانات البرية والماشية .

تعزيز التعاون والتعاقد الاقليمي في مضمارة إدارة الموارد المائية والأرضية المشتركة والعابرة للحدود .

تحديد وتسهيل سبل استغلال أصحاب الماشية للفرص للاستفادة من الأموال التي يسدونها مقابل الخدمات البيئية .

تشجيع الأنشطة التي تحقق فائدة خدمات الأنظمة البيئية أو الفوائد المستفادة من الخدمات البيئية بسبب المشاركة في المحافظة على أراضي المراعي واصلاح تلك التي اعترها التدهور .

2.6 إدارة مخاطر التغير والتباين المناخي

2.6.1 تشجيع تخطيط ادماج التغيرات والتباينات المناخية في السياسات وتطوير وتبني التقنيات المناسبة .

إجراء تقييم لمواطن الضعف وتحديد المخاطر والثغرات وتحليل الجهات المعنية .

تعزيز القدرات على التنبؤ من خلال تعزيز فهم آثار التقلبات المناخية على توفير المدخلات الانتاجية (العلف والماء) ، علاوة على المزيد من التنبؤات بشأن أحوال الطقس المتطرفة وزيادة تبادل المعلومات والوعي العام على كافة مستويات آثار هذه التنبؤات .

تعزيز قدرات أفضل الممارسات التقنية والبيئية في سبيل التنمية المستدامة للموارد الحيوانية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية وتحديد المناطق الساخنة وآثار التغير المناخي على الفصائل .

التعرف على الآثار قصيرة وطويلة المدى للتغيرات والتباينات المناخية على انتاج الماشية ومواءمة الخطط بحيث تأخذ بعين الاعتبار الحاجة لتعزيز القدرات الحالية للمجتمعات الرعوية وتقليل الآثار المتطرفة والتعامل معها إلى جانب الحاجة إلى قدرة المراعي القائمة على استرداد عافيتها وتحسينها .

2.6.2 تشجيع جاهزية الانذار المبكر للكوارث وآليات التصدي للجفاف والفيضانات وغيرها .

تطوير/ تعزيز أنظمة الإنذار المبكر للجفاف/الكوارث وخطط الاستعداد للطوارئ ومنهجيات إدارة المخاطر .

تعزيز قدرات التنبؤ من خلال تعزيز فهم آثار التقلبات المناخية على توفير المدخلات الانتاجية (العلف والماء) ، علاوة على المزيد من التنبؤات بشأن أحوال الطقس المتطرفة وزيادة تبادل المعلومات والوعي العام على كافة مستويات آثار هذه التنبؤات .

إجراء تقييم لمواطن الضعف وتحديد المخاطر والثغرات وتحليل الجهات المعنية .

تسهيل مواءمة مؤشرات الماشية القائمة على التأمين مع الواقع المحلي .

تسهيل تنفيذ موجبات الطوارئ الخاصة بالماشية .

دعم آليات التأقلم مع التغير المناخي وتقليل أثارها .

توعية المجتمعات الرعوية على مستوى القواعد بالمعلومات المناخية وتضمن الطرق التقليدية للتنبؤات الجوية .

2.7 تحديد تدابير لدعم الحماية الاجتماعية وتنويع سبل كسب العيش

2.7.1 دعم الدول الأعضاء لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز وتسخير آليات الحماية الاجتماعية وغيرها من شبكات الأمان الاجتماعي التقليدية

2.7.2 دعم الدول الأعضاء لتهيئة بيئة مواتية وحوافز لتنويع سبل كسب العيش القائمة على الماشية إلى جانب سبل كسب العيش الانتاجية والمستدامة وتلك البديلة التي يمكن الدخول فيها / الخروج منها .

تعزيز التحكم في الموارد الطبيعية وعلى وجه الخصوص الموجودة في مناطق المجتمعات وذلك في سبيل تهيئة أو إقامة أساس أكثر رسوخاً لاستدامة قطاع الماشية والمحافظة على التنوع الإحيائي .

تسهيل رفع مؤشرات الماشية القائمة على حوافز التأمين .

تسهيل تنفيذ موجبات الطوارئ الخاصة بالماشية .

8.3 السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي رقم 3 : المتمثل في تعزيز ابتكار وتوليد واستغلال التقنيات والقدرات والمهارات التنظيمية للفاعلين في سلسلة قيم الماشية

3.1 اعتماد التقنيات المناسبة لسلاسل قيم الماشية

3.1.1 تجميع قائمة بالتقنيات الراهنة .

3.1.2 دعم الدول الأعضاء لتتولى نشر وتعزيز التقنيات المناسبة من خلال خدمات الارشاد .

تحديد إطار لتحديد والتسجيل التجريبي للماشية .

دعم تشجيع التعليم التجريبي والمعارف الأهلية وتطوير التقنية المناسبة .

3.2 توليد تقنيات جديدة لسلسلة قيمة الماشية واستغلالها على نحو مستدام

3.2.1 دعم وبناء قدرات المؤسسات البحثية (دون تكرار الإجراءات القائمة التي يمولها الاتحاد الأوروبي) .

إقامة شبكة مؤسسات للتدريب على كافة جوانب تنمية الماشية .

تعزيز الشراكات مع مؤسسات التعليم والبحث ذات الصلة بوصفها مصادر للخبرة والمعرفة والابتكار وكذلك مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المنتجين ومعاهد بحوث السياسات على المستويين الوطني والدولي .

تحديد موجبات وأطر لمنهجيات البحث العلمي المبتكر المحفوزة من جانب الطلب .

تعزيز التدريب والبحث في مجال إدارة وتنمية الماشية القائمة على الشواهد والأدلة .

3.3 تهيئة بيئة مواتية لاضفاء الطابع التجاري على نحو مضطرد على قطاع الماشية التقليدي

3.3.1 دعم الدول الأعضاء على تضمين التدريب على مهارات التنظيم وتجارة الماشية وصناعتها في أنظمتها التعليمية .

3.3.2 دعم الدول الأعضاء على توفير تدريب رسمي لمنتجي الماشية باعتبارهم مربين محترفين .

3.3.3 خلق وعي بفرص السوق وتوفير الحوافز للتنظيم الموجه نحو السوق .

3.3.4 تشجيع تغيير أنماط السلوك والعقليات على نحو يساعد على اضعاف الطابع التجاري على أنظمة الماشية التقليدية . 8.4 السياسات الرامية إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي 5 : والتمثل في تعزيز الوصول إلى الاسواق والخدمات وإضافة القيمة

4.1 تحسين السوق والبنى التحتية لإضافة القيمة

4.1.1 تشجيع الشراكات الابتكارية بين القطاع الخاص والعام في سبيل تطوير البنى التحتية .

4.1.2 حشد الدعم لمناصرة تقليل استثمارات القطاع العام وذلك لتحفيز هذا القطاع على تقديم خدمات جيدة والانفتاح على المناطق المهمشة .

4.1.3 تعزيز مفهوم نظام البوت (البناء والتشغيل ونقل الملكية) .

4.2 تشجيع المعنيين على اعتماد منهجية سلسلة القيمة وتنفيذ الاستراتيجيات لزيادة القيم الكلية (تشجيع الترتيبات التعاقدية وتنظيمات وروابط الأسواق)

4.2.1 اعتماد وتشجيع النماذج الحالية الناجحة لتنمية سلاسل القيم .

4.2.2 تطوير وتجريب وتشجيع سلاسل قيمة جديدة تستند على أدلة .

تسهيل صياغة أطر للسياسات ومناصرة خيارات السياسات التي تعمل على تعزيز وتشجيع إضافة القيمة وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد .

دعم وتسهيل تطوير واعتماد التقنيات الرامية إلى تحسين إضافة القيمة وتقليل خسائر ما بعد الحصاد وذلك من خلال تبني بحوث في مجالات معينة أو تسهيل الحصول على المعلومات والمعارف ذات الصلة بهذه التقنيات .

تحسين قدرات المعنيين في مضمارة إضافة القيمة وتقليل خسائر ما بعد الحصاد (على سبيل المثال تدريب المدربين وانتاج وتوزيع مواد التدريب) .

4.2.3 الدعم وبناء القدرات في سبيل تعزيز تنظيم المعنيين بالأمر (مثلاً إقامة تعاونيات) والتنسيق ما بينهم .

تعزيز الشراكات ما بين المعنيين والتنظيم السلعية .

تسهيل زيادة مشاركة المنظمات المعنية في الحوار بشأن السياسات .

دعم قدرات منظمات المعنيين القارية للمشاركة في الحوار بشأن السياسات .

تعزيز إقامة تنظيمات لمنتجي الماشية على المستويات المحلية والقومية والاقليمية .

4.2.4 دعم وتسهيل مشاركة المعنيين في عمليات السياسات:

تسهيل زيادة مشاركة المنظمات الاقليمية والوطنية في الحوار بشأن السياسات .

4.3 تعزيز معلومات ووسائل دعم تسويق تقنية المعلومات والاتصالات في سبيل تحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات وإضافة القيمة

4.3.1 تشجيع الشراكة مع شركات تقنية المعلومات والاتصالات في سبيل تطوير الابتكارات ذات الصلة بتسويق الماشية وتقاسم المعلومات وغيرها من الخدمات بما في ذلك خدمات التحويلات المالية والتبليغ عن الأمراض والارشاد .

تجميع قائمة بنظم معلومات السوق الحالية المتعلقة بسلع الماشية ومصائد الأسماك على المستويات الوطنية .

تأسيس / تقوية نظم التجارة ومعلومات الأسواق .

تطوير أنظمة معلومات الأسواق الإقليمية بحث تلعب دوراً رئيسياً في ربط المنتجين بالمسوقين وغيرهم من أصحاب المصلحة في مختلف أقاليم أفريقيا وذلك من خلال منصة مشتركة لتبادل معلومات السوق .

دعم الدول الأعضاء لتقوية / تعزيز جمع البيانات وتحليل المعلومات وإدارة المعارف والاتصالات الخاصة بتنمية الماشية وذلك لتبادل المعلومات والتعلم والمناصرة .

بناء القدرات وتقديم الدعم لتعزيز المعلومات والمعارف المتعلقة بالثروة الحيوانية .

توثيق ونشر المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة .

تطوير أدوات لإدارة المعرفة بُعية تعزيز تشارك المعارف والأداء .

ترقية الوعي بشأن قضايا تجارة الحيوانات ومنتجاتها .

تسهيل ودعم تطوير المنتجات المالية التي يتم تكييفها لتلائم دورة انتاج شركات الماشية الريفية ومعالجة شروط السداد المناسبة وضمانات الديون ومنتجات التأمين المناسب وكذلك الخدمات المصرفية المناسبة التي تستخدم منصات تقنية المعلومات والاتصالات الجديدة التي تمكّن من إجراء المعاملات المالية من خلال الهواتف النقالة .

4.3.2 تعزيز دعم القطاع العام واستثماراته لتهيئة بيئة مواتية .

4.3.3 تشجيع حوافز إضافة القيمة مع عدم تشجيع تصدير السلع الخاص .

تعزيز اضافة القيمة على طول سلسلة السوق بما فيها كافة المعنيين إلى جانب تخفيض خسائر ما بعد الانتاج .

تسهيل ودعم تطوير المنتجات المالية التي يتم تكييفها لتلائم دورة انتاج شركات الماشية الريفية .

تحديد الفرص والتحديات التي تواجه تطوير سلاسل القيمة .

4.4 تعزيز القدرات لتطوير معايير الجودة وتنفيذ التدابير الصحية التي تؤثر على صحة وصحة الطعام والصحة العامة

4.4.1 دعم بناء القدرات وآليات تنسيق تنفيذ التدابير الصحية على المستويات الوطنية .

دعم مشاركة الدول الأعضاء في عمليات تحديد المعايير الصحية .

تعزيز القدرة على تنفيذ مواصفات صحة الحيوان ورفاهيته .

دعم الدول الأعضاء لتطوير وتنفيذ منهجيات لاصدار شهادات صحة الحيوانات وتسهيل متابعتها .

تحديد موجّهات ومعايير للأوامر المستديرة الرامية لتسهيل الالتزام .

صياغة وتسهيل تنفيذ أنظمة تحديد التعرف على الماشية ومتابعتها وتكييف هذه الأنظمة مع مختلف أنظمة الانتاج في المنطقة .

4.4.2 تشجيع المناصرة وحشد الدعم بين المعنيين لتعزيز المعرفة بشأن معايير التقيد وكذلك الالتزام بها :

تشجيع التجارة في ظل مستويات مخاطر مقبولة .

مناصرة المواصفات الدولية في سبيل اعتماد منهجيات تقوم على السلع .

4.4.3 دعم اقامة آليات للالتزام بالتنظيم الذاتي من خلال بناء القدرات وتطوير التعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص .

تحسين الالتزام بالمواصفات والنظم الصحية في سبيل الوصول إلى الأسواق .

دعم تنسيق الأطر التنظيمية للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية .

تحديد موجّهات دائمة تحكم التفتيش عبر الحدود في سبيل تحديد التجارة داخل الأقاليم وبينها .

4.5 تحسين الوصول إلى المدخلات والخدمات

4.5.1 تشجيع الشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في توفير الخدمات والسلع .

تجميع والمشاركة في أفضل الممارسات الجيدة في مضمّن تحسين الوصول إلى الخدمات والأسواق من خلال تنظيمات أصحاب المنفعة والشراكات ما بين القطاع العم والخاص .

تعبئة الموارد لتجريب نماذج آليات شراكة القطاع العام والخاص الناجحة التي تضم منظمات تنظيمات المعنيين بالسلع الحيوانية وتسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات .

تطوير خدمات البنية التحتية .

تأمين الوصول إلى استثمارات مخرجات الأسواق في سبيل تنظيم/إدارة المسالخ ومصانع معالجة الألبان .

إقامة شبكات الطرق المؤدية من مواقع الانتاج إلى الأسواق .

إقامة مرافق السقاية على طول طرق الماشية في طريقها إلى الأسواق .

مراكز تجميع الألبان .

مختبرات متحركة للكشف عن الأمراض .

مختبرات اقليمية مرجعية (مثلاً لضبط الجودة وضمانها) .

وسائل اتصال متحركة .

تأمين الحصول على القروض وغيرها من المدخلات .

4.5.2 خلق بيئة سياسات وحوافز تعمل تخفيض تكلفة المدخلات والخدمات :

4.5.3 تشجيع الانتاج المحلي وتوزيع المدخلات والامدادات المهمة بين الأقاليم .

تشجيع المشاورات والتنسيق الاقليمي بين أصحاب المصلحة ومساعدة المعنيين بتجارة السلع الحيوانية على تشكيل شراكات تجارية وتوفير وسائل التعاون داخل قارة أفريقيا .

تسهيل الاستشارات والروابط بين المعنيين من الدول الأفريقية المصدرة ونظرائهم في الدول المستوردة الرئيسية .

4.6 تشجيع إدارة مخاطر شبكة قيمة منتجات الماشية

4.7 تشجيع الابتكار من خلال نقل التقنية والبحوث والتطوير في سبيل تعزيز قدرة المنتجات على المنافسة .

9. المصادقة وآليات تنفيذ إطار السياسات الخاصة بالماشية في الدول الأعضاء بالكوميسا

9.1 المصادقة داخل الدول الأعضاء بالكوميسا

سيتم توزيع مسودة إطار السياسات الخاصة بالماشية على كافة الدول الأعضاء بالكوميسا لإبداء الآراء والتعليقات حولها وعلى أن يتم إجراء المزيد من النقاش والنقد حولها في ورشة عمل المعنيين . وسيتم تضمين الآراء والتعليقات المتلقاة في المسودة النهائية لإطار عمل السياسات الخاصة بالماشية . وتتولى السلطة المناسبة بالكوميسا عملية مصادقة الدول الأعضاء بالكوميسا على المسودة النهائية واعتمادها .

9.2 تنفيذ إطار السياسات داخل الدول الأعضاء بالكوميسا

سيتم نشر وتوزيع إطار السياسات الخاصة بالماشية على كافة الدول الأعضاء ليسترشد بها في وضع أطر عمل سياسات الماشية الوطنية ونشرها . وينبغي أن يتبع هذا الأمر الإطار الشامل الموضح في وثيقة الكوميسا حتى يظل إطار عمل السياسة متوائماً مع استراتيجية تنمية الماشية لأفريقيا إلى جانب مواهاتها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية . ومن المتوقع أن تتم الاستفادة من إطار السياسات الإقليمية مع السياسات الوطنية الخاصة بالماشية في تنفيذ تنمية عريضة لقطاع الماشية ، مع إيلاء اهتمام لتنوع الظروف الزراعية – البيئية التي تُنتج ويتم تداولها في ظلها ثروات الماشية ، مما سيُتيح التكامل الفعّال والتنفيذ المنسق .

9.3 الطريق إلى الأمام بالنسبة لإطار السياسات الخاصة بالماشية (كما تم اقتراحه في ورشة عمل المعنيين)

المجموعة 1 : بعد التحقق ، يُحال إطار السياسات الخاصة بالماشية إلى أجهزة صنع السياسات بالكوميسا ومن ثم للدول الأعضاء . وعلى مستوى الدول الأعضاء :

توعية الشعوب مباشرة على مستوى الإدارات .

موامة السياسات الخاصة بالماشية بالدول الأعضاء مع إطار العمل الإقليمي .

أخذها عبر آليات صنع السياسات الوطنية – مجمع السياسات الخاصة بالماشية .

المجموعة 2

يتولى الرؤساء التنفيذيون التحقق من مسودة إطار السياسات الخاصة بالماشية الإقليمية ومن ثم يقوم الرؤساء التنفيذيون برفع تقارير للموظف المختص وللوزير المسؤول عن الماشية .

السعي المتنوع للحصول على اسهام مركز سياسات الماشية الوطنية .

تضمين تعليقات مركز سياسات الماشية الوطنية في مسودة التعليقات التي تم تقديمها .

عرض المسودة على مجلس الوزراء لتبنيها والتوقيع عليها .

قيام الدول الأعضاء بموامة إطار السياسات الإقليمية الخاصة بالماشية مع الواقع المحلي في دولها الأعضاء (السياسات القطرية) ثم سن التشريعات ذات الصلة لدعم هذه السياسات .

المجموعة 3

اشراك أطر السياسات : الوزراء

تتولى المنابر الوطنية التزويد بالمعلومات/ التحقق .

الموامة مع السياسات الوطنية .

المجموعة 4

مواعمة إطار عمل البرنامج الوطني مع إطار السياسة الخاصة بالماشية.

اشراك واضعي السياسات لتبادل وجهات النظر .

توعية الجمهور/القطاع الخاص/المنتجين/الشراكات .

10 مواعمة إطار السياسة الإقليمية الخاصة بالماشية مع البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (كاداب) و خطة عمل 2063 .

احتل إطار عمل نتائج المحافظة على زخم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي تمت المصادقة عليه في اعلان مالابو (2014) موقعاً مركزياً في الدفع الاستراتيجي للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية للعقد القادم . إذ يوفر الأطار معالم ملموسة لقياس ما تحقق من انجاز في أداء القطاع الزراعي . إلى جانب أن زيادة الانتاج والانتاجية والقيمة المضافة لقطاع الماشية يمكن أن يكون لها اسهاماً كبيراً على تدابير أداء القطاع الزراعي من خلال إطار السياسات الإقليمية الخاصة بالماشية الذي يركز على تحقيق نتائج وأثار يمكن اثباتها على النحو الموضح في الملحق 2 . ويتواءم إطار السياسة الخاصة بالماشية تواءماً وثيقاً مع تركيز البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية حول خلق فرص العمل وتوليد الدخل والأمن الغذائي والازدهار . فإطار السياسات الخاصة بالماشية يزود الدول الأعضاء بالكوميسا بوصفة لإجراءات تحويلية لتعزيز القدرة المنظمة والمقدرة على توفير موظفين في مجال خدمات الماشية تتوفر فيهم المهارات والمعرفة اللازمة لتطبيق الابتكار والعلم وتقنيات زيادة القيمة إلى جانب خدمة الأسواق الإقليمية . فضلاً عن أن إطار السياسات الخاصة بالماشية يعكس عن نهج تحويلي وانتاجي لإطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية عبر كافة المستويات الثلاث . وعلى وجه التحديد ، ينص إطار السياسات الخاصة بالماشية على التحول الاجتماعي والاقتصادي (المستوى الأول) ، والانتاجية والتنافسية (المستوى الثاني) ، والقدرات التنظيمية المطلوبة (المستوى الثالث) . وتم توضيح هذه المواعمة في الجدول 27 أدناه

الجدول 27 مجالات إطار نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التي يغطيها إطار عمل السياسات الخاصة بالماشية:

المستوى الأول : مؤشرات قياس الأثر التحويلي الاجتماعي والاقتصادي	
مساهمة إطار السياسات الخاصة بالماشية	مجال نتائج البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
تعزيز انتاج الماشية وصحة الحيوان وزيادة الانتاجية وتعزيز قدرة أنظمة انتاج الماشية .	1.1 مساهمة الزراعة في خلق الثروات الوطنية
وضع تدابير لدعم الحماية الاجتماعية وتنوع سبل كسب العيش ، وتعزيز أنظمة انتاج الماشية .	1.2 أثر الزراعة على التخفيف من حدة الفقر
تعزيز انتاج الماشية وصحة الحيوان وزيادة الانتاجية وتعزيز قدرة أنظمة انتاج الماشية على التعافي .	1.3 الأمن الغذائي والتأمين التغذوي
إدارة مخاطر التغير والتباين المناخي، وتعزيز الصحة البيئية وخدمات النظام الإحيائي .	1.4 القدرة على مقاومة الأزمات والصدمات
المستوى الثاني : مؤشرات التحول الزراعي والنمو الزراعي المستدام	
مساهمة إطار السياسات الخاصة بالماشية	مجال النتائج
تحسين الإمكانات والأداء الجيني للحيوانات ، وتحسين أنظمة صحة الحيوان إلى جانب تقليل أثار أمراض الحيوانات ، فضلاً عن تقليل أثار أمراض الحيوانات على انتاج وانتاجية الماشية والصحة العامة .	2.1 زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية .
تعزيز الوصول إلى الأسواق والخدمات والقيمة المضافة .	2.2 الأسواق والتجارة .
تعزيز اعتماد منهج القيمة المضافة من قبل المعنيين إلى جانب تنفيذ استراتيجيات لزيادة القيم الإجمالية .	2.3 تعزيز وتوسيع الصناعة الزراعية المحلية .
وضع وتنفيذ سياسات استثمارية في القطاعين العام والخاص إلى جانب وضع أطر تحفيزية وتنظيمية لتعزيز أداء سلاسل قيمة الماشية ذات الأولوية ، فضلاً عن وضع آليات حماية لتقليل أثر العوامل الخارجية السالبة على السلع العام .	2.4 زيادة الاستثمارات في الزراعة (اعضاء الطابع التجاري على الزراعة) .
تعزيز الصحة البيئية وخدمات النظام البيئي .	2.5 إدارة الموارد الطبيعية المستدامة (القدرة البيئية على التعافي)
تبني تقنيات سلاسل قيمة الماشية ذات الصلة الحالية إلى جانب توليد تقنيات سلاسل قيمة جديدة للماشية واستغلالها على نحو مستدام .	2.6 القيمة المضافة وتطوير الأسواق .

المستوى 3 تعزيز القدرة النظامية للتنفيذ الفعّال وتحقيق النتائج .	
مجال النتائج	مساهمة إطار السياسات الخاصة بالماشية
3.1 تحسين تصميم سياسة شاملة وتنفيذ القدرات بالنسبة للزراعة .	إطار الكوميسا للسياسات الاقليمية الخاصة بالماشية .
3.2 مؤسسات أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة لتقود تخطيط وتنفيذ السياسات العامة والبرامج الاستثمارية .	سيبني اطار السياسة الخاصة بالماشية على الأساس الذي أنشأه مشروع الحوكمة البيطرية الافريقية (VetGov) .
3.3 عمليات تخطيط وتنفيذ زراعي أكثر شمولاً ومستندة على الأدلة	تحديد وتشجيع سلاسل قيمة ذات أولوية ذات ميزة تنافسية على المستويات الوطنية ، تشجعي الاعتراف بقيمة الاصول ، والفوائد الاجتماعية الاقتصادية وامكانيات قطاع الماشية .
3.4 تحسين التنسيق والشراكات والتحالفات داخل وعبر القطاعات والدول (التجارة الاقليمية والتعاون) .	تعزيز المجمعات الخاصة بسياسات الماشية الوطنية وتشكيل مجمع الكوميسا للسياسة الاقليمية الخاصة بالماشية .
3.5 زيادة تمويل الاستثمارات في القطاع العام والخاص في المجال الزراعي لتحقيق قيمة أفضل للنقود .	وضع وتنفيذ سياسات استثمارية في القطاعين العام والخاص إلى جانب وضع أطر تحفيزية وتنظيمية لتعزيز أداء سلاسل قيمة الماشية ذات الأولوية
3.6 المعرفة والابتكار ونظام التعلم ودعم وارشاد فعّال للمزارعين والمنتجين ورجال الأعمال .	تعزيز نفوذ تقنية الاتصالات والمعلومات لتحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات والقيمة المضافة .

سيكون لإطار السياسات الاقليمية الخاصة بالماشية اسهاماً قوياً نحو تحقيق الرؤية الأفريقية حسبما تم في وثيقة خطة أعمال 2063 . إذ أن الاستراتيجية لتنفيذ إطار السياسة الإقليمية الخاصة بالماشية كما تم تحديدها في استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية توفر فرصة هامة لقطاع الماشية لتدعم الأهداف الرئيسية لخطة أعمال 2063 - وعلى وجه التحديد خلق فرص العمل وتمكين المرأة والشباب . تم توضيح العلاقة ما بين خطة أعمال 2063 وإطار السياسة الإقليمية الخاصة بالماشية في الجدول 28 أدناه :

الجدول 28 اطار السياسة الاقليمية الخاصة بالماشية لمواءمتها مع أهداف جدول أعمال 2063

أهداف خطة أعمال 2063	المواءمة بين اطار السياسات الخاصة بالماشية واستراتيجية تنمية الماشية
تتولى أفريقيا تمويل تنميتها	قيمة موارد الماشية والثروة الحيوانية القابلة للتجديد في أفريقيا تصل إلى مليارات الدولارات والتي تم تصميم إطار السياسة الخاص بالماشية والاستراتيجية الأفريقية للماشية لتعبيتها .
تعبئة الموارد البشرية في سبيل الاعتماد على الذات	تعزيز الابتكار وتوليد التقنيات واستغلالها إلى جانب تعزيز قدرات والمهارات التنظيمية في أوساط الفاعلين على سلسلة قيمة الماشية .
الاعتراف بالدور الحيوي الذي تلعبه المجموعات الاقليمية الاقتصادية بوصفها دعائم .	يوفر اطار سياسة الكوميسا الخاص بالماشية موجبات محددة لهذا الدور
مؤسسات خاضعة للمحاسبة	سيبني اطار السياسة الخاص بالماشية على مكتسبات الحاكمية المؤسسية التي تم تحقيقها في ظل برنامج VetGov
تفجير طاقات النساء والشباب	يستند اطار السياسة الخاص بالماشية على بيئة مواتية لتطوير الاستراتيجية الأفريقية للماشية والتي تضمن فرصاً عريضة لتحقيق تشغيل ذو مغزى ومستدام تستفيد منه النساء والشباب (أنظر وثيقة العمل في الملحق 3) .
نمو وتنمية مستدامة شاملة	تحديد تدابير لدعم الحماية الاجتماعية وتنوع سبل كسب العيش .
تعزيز التعليم وثورة المهارات ، والعلوم والتقنية والابتكارات والمعرفة	تعزيز الابتكار وتوليد التقنيات واستغلالها إلى جانب تعزيز قدرات والمهارات التنظيمية في أوساط الفاعلين على سلسلة قيمة الماشية .
تسخير الممارسات الزراعية الحديثة لزيادة الانتاج والانتاجية واطافة القيمة	تعزيز انتاج الماشية وصحة الحيوانات وزيادة الانتاجية وقدرة أنظمة انتاج الماشية على التعافي .
المحافظة على سلامة الأنظمة البيئية إلى جانب المناخ والاقتصاديات والمجتمعات القابلة للتعافي	تعزيز صحة البيئة وخدمات الأنظمة البيئية وإدارة مخاطر التغير والتباينات المناخية .
حدود مرنة وإدارة الموارد عبر الحدود من خلال الحوار	تحديد وتعيين وتعزيز سلاسل القيم ذات الأولوية والتي تتمتع بميزة نسبية على المستويات الوطنية .
قواعد ومزايا تتسم بالكفاءة المهنية وتستند على المؤسسات العامة في سبيل تقديم خدمات فاعلة وفعّالة .	سيبني اطار السياسة الخاص بالماشية على مكتسبات الحاكمية المؤسسية التي تم تحقيقها في ظل برنامج الحوكمة البيطرية الافريقية (VetGov) .
اتاحة الفرصة كاملة للشباب للحصول على التعليم والتدريب والمهارات والتقنية من خلال تعزيز التعليم الفني والتدريب المهني	تعزيز الابتكار وتوليد التقنيات واستغلالها إلى جانب تعزيز قدرات والمهارات التنظيمية في أوساط الفاعلين على سلسلة قيمة الماشية .
تطوير القطاع الخاص الأفريقي من خلال المشاركة وتهيئة مناخ ملائم لاقامة مجتمعات التصنيع الاقليمية وتعزيز التجارة البيئية الأفريقية .	صياغة وتنفيذ سياسات استثمارية للقطاعين العام والخاص إلى جانب تقديم حوافز وأطر تنظيمية لتعزيز أداء سلاسل قيمة الماشية ذات الأولوية .

تعزيز تحديث الزراعة الأفريقية التجارية القائمة على الزراعة من خلال زيادة الانتاجية واضافة القيمة وتقليل واردات الغذاء والتمكين للتجارة الأفريقية .	تعزيز انتاج الماشية وصحة الحيوانات وزيادة الانتاجية وقدرة أنظمة انتاج الماشية على التعافي ، وتعزيز الوصول إلى الأسواق والخدمات واطافة القيمة .
---	---

في سياق تنفيذ اطار السياسات الاقليمية الخاصة بالماشية ، فإن إجراءات الترقية التالية مطلوبة :

تحديد نماذج العمل ومناصرة تنفيذها إلى جانب تشجيع الابتكار ونشر الممارسات الجيدة .

تشكيل شراكات فاعلة بين القطاع العام والخاص والمنتجين .

زيادة الموارد الضرورية بناءً على النتائج التي تستند على الأدلة .

اصدار استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية المتفق عليها وتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة للتشريعات والسياسات .

تم وضع استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية . ووفر إطار السياسات الإقليمية الخاصة بالماشية بيئة مواتية لتنفيذ هذه الاستراتيجية . كذلك تم اعطاء موجهات واضحة بشأن الإجراءات المطلوبة لقطاع الماشية لتلبي الطلب المتزايد للأغذية التي يحصل عليها من الموارد الحيوانية ولتقوم بدورها في تحقيق الأهداف العريضة كما تم تفصيلها في خطة أعمال 2063 .

Bibliography and further Reading

Reference	Weblink
A tool for including livestock in the CAADP Compacts	http://www.au-ibar.org/component/jdownloads/finish/59/1226
A VC Approach to Animal Diseases Risk Management – FAO Guidelines	http://www.fao.org/docrep/014/i2198e/i2198e00.htm
African Union Policy Framework for Pastoralism final	http://rea.au.int/en/sites/default/files/Policy%20Framework%20for%20Pastoralism.pdf
Agenda 2063 – the Africa we want	http://agenda2063.au.int/en/sites/default/files/agenda2063_popular_version_05092014_EN.pdf
Analysing Policy for Sustainable Livelihoods. Alex Shankland. IDS 2000	http://www.ids.ac.uk/files/Rr49.pdf
Audit of Livestock Markets in Sudan, Ethiopia and Kenya - CAPE AU-IBAR	http://www.eldis.org/fulltext/cape_new/Akliliu_Marketing_vol_1.pdf
AU-IBAR Strategic Plan 2014 - 2017	http://www.au-ibar.org/component/jdownloads/finish/77/1931
AU-IBAR. 2010. Framework for Mainstreaming Livestock in the CAADP Pillars. Nairobi.	https://isearch.avg.com/search?q=Framework%20for%20Mainstreaming%20Livestock%20in%20the%20CAADP%20Pillars .
COMESA CAADP Policy Brief 2 Cross Border Livestock Trade (2)	https://isearch.avg.com/search?q=COMESA%20CAADP%20Policy%20Brief%20%20Cross%20Border%20Livestock%20Trade%20(2)&snd=hp&sap_acp=0
COMESA policy brief 5 Green Pass & Livestock	https://wikis.uit.tufts.edu/confluence/download/attachments/24922042/COMESA_PB5-Green_Pass_Livestock.pdf?version=1
COMESA Regional Livestock and Pastoralism Forum FAMIS_	http://famis.comesa.int/pdf/FAMIS_Livestock_FoodSecurityNews.pdf
COMESA Strategy	bout.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=78&Itemid=118
Good Emergency Management Practice [GEMP] – FAO guidelines	http://www.fao.org/docrep/014/ba0137e/ba0137e00.pdf
Including Livestock in the CAADP Compacts - A Framework for Analysis for CAADP Country Teams	https://cgspace.cgiar.org/bitstream/handle/10568/24973/IGAD_LPI_WP_03-12.pdf?sequence=1
Innovation works: pastoralists building secure livelihoods in the Horn of Africa	http://www.future-agricultures.org/policy-engagement/policy-briefs/1162-innovation-works-pastoralists-building-secure-livelihoods-in-the-horn-of-africa/file
Legislation to support cross border livestock mobility - COMESA_PB14-Mobility	https://wikis.uit.tufts.edu/confluence/download/attachments/24922042/COMESA_PB14-Mobility.pdf?version=1
Livestock Development Policy and Economics	http://www.indiana.edu/~spea/pubs/faculty/Pol_Econ_Livestock_Policy_Djibouti_Brass.pdf
Livestock sector policies and programmes in developing countries – a menu for developing countries	http://www.fao.org/docrep/012/i1520e/i1520e00.htm
Livestock-livelihoods-in-the-igad-region_a-policy-and-institutional-analysis_ad1	https://igadlpi.files.wordpress.com/2011/03/igad-lpi-wp-01_11_livestock-livelihoods-in-the-igad-region_a-policy-and-institutional-analysis_ad1.pdf

Modern and Mobile – the future of livestock production in Africa’s drylands	http://pubs.iied.org/pdfs/12565IIED.pdf
Modern, Mobile and Profitable - Assessing the Economic Value of Pastoralism. COMESA_PB13-TEV	http://cmsdata.iucn.org/downloads/global_review_ofthe_economicsof_pastoralism_en.pdf
Pica-Ciamarra, 2005. Livestock Policies for poverty alleviation. Theory and practical evidence from Africa, Asia and Latin America. PPLPI Working paper No.27.	http://www.fao.org/Ag/againfo/programmes/en/pplpi/docarc/wp27.pdf
Policy Issues in Livestock Development and Poverty Reduction IGAD LPI Brief 1	https://isearch.avg.com/search?q=Policy%20Issues%20in%20Livestock%20Development%20and%20Poverty%20Reduction%20IGAD%20LPI%20Brief%201&snd=hp&sap_acp=0
Proceedings of the CAADP-Livestock Orientation Workshop Held In Naivasha, Kenya. Dec 2012	http://www.au-ibar.org/component/jdownloads/finish/78-wp/1552-proceedings-of-the-caadp-livestock-orientation-workshop-held-in-naivasha-kenya-10-11-december-2012
Securing, Protecting Improving Livelihoods, Lives, and Rights of Pastoralist Communities	http://publications.cta.int/en/publications/publication/1735/
Strengthening the Capacity of African Countries to Conservation and Sustainable Utilisation of African Animal Genetic Resources	http://www.au-ibar.org/component/jdownloads/finish/65/1261
Sustaining CAADP Momentum – Results Framework 2015-2025	http://caadp.net/sites/default/files/the_caadp_results_framework_2015-2025.pdf
The Livestock Sector in the CAADP Compacts. Evidence from IGAD countries - Review Paper	https://cgspace.cgiar.org/bitstream/handle/10568/24976/IGAD_LPI_WP_04-12.pdf?sequence=1
The Political Economy of International Development and Pro-Poor Livestock Policies - A Comparative Assessment	http://www.fao.org/ag/againfo/programmes/en/pplpi/docarc/wp35.pdf
USAID RELPA & Beyond -Toward Regionally Coherent Livestock & Pastoralism Programs East Africa	http://www.disasterriskreduction.net/fileadmin/user_upload/drought/docs/DRRAP%20Reflection_FINAL%20DRAFT_1%20May_2014.pdf